

المنظمات النسوية والنسائية
في سوريا
التحديات والفرص



المنظمات النسوية والنسائية في سوريا
التحديات والفرص

الباحثة الرئيسية:

رؤى الطويل

الباحثات الميدانيات:

فريق النساء الآن للتنمية وإمباكت في سوريا وتركيا

مراجعة:

جلنار احمد

مارية العبددة

نسرين ح

ترجمة:

عمرو سواح

تدقيق لغوي:

ياسمين مرعي

تصميم:

تمام العمر

تم نشر هذا التقرير من قبل:



آب 2020

«الحقوق محفوظة» لا تمنع من الانتفاع الشخصي أو الاقتباس أو الاستفادة العلمية،
بعد أخذ إذن المنظمة المنتجة، بعدها يمكن نسخه وتصويره

فهرس المحتويات

| | |
|---------|--|
| 2..... | التعريف بالنساء الآن للتنمية |
| | التعريف بمنظمة IMPACT e.V |
| 2..... | التعريف بالصندوق العالمي للمرأة..... |
| 3..... | ملخص التنفيذذي |
| 5..... | مقدمة |
| 6..... | القسم الأول: بحث في المنظمات النسوية والنسائية في سوريا |
| 6..... | 1. التعريف بالبحث، منهجيته ونطاقه |
| 8..... | 2. إطار التحليل |
| 10..... | 3. محددات العمل |
| 11..... | 4. تأمل في دور المساهمات والمساهمين في هذا البحث |
| 12..... | 5. التحقق والموافقات |
| 13..... | القسم الثاني: ديناميات القوة المحركة للحركات والمنظمات النسوية والنسائية |
| 13..... | 1. فضاءات القوة |
| 13..... | 1. الفضاءات المغلقة، الفضاءات المختلف عليها والخاضعة للرقابة عن كذب |
| 13..... | أ. السلطات السياسية والعسكرية |
| 15..... | ب. المجتمع والعقد الاجتماعي القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) |
| 16..... | ت. الفضاءات النسوية والنسائية المختلف عليها داخلياً |
| 18..... | ث. مقارنة عامة للحدود الدولية ونوع التمويل |
| 18..... | 2. الفضاءات المدعو لها |
| 18..... | 3. الفضاءات المنشأة أو المطالب بإنشائها |
| 20..... | 2. أشكال القوة |
| 20..... | 1. الأشكال المرئية |
| 20..... | أ. العمل كنساء - الحركات الإرتجاعية |
| 21..... | ب. العمل كنساء - المقاومة |
| 22..... | ت. العمل التعاوني والتشاركي: أولوية، تحدُّ وفرصة |
| 23..... | 2. الأشكال المخفية |
| 23..... | أ. الجهات الممولة الدولية |
| 25..... | ب. الخيار المشترك للأجندة النسوية وحقوق المرأة |
| 26..... | 3. الأشكال غير المرئية |
| 26..... | أ. التضامن |
| 27..... | ب. التنوع والإقصاء |
| 28..... | 3. مستويات القوة |
| 28..... | أ. المستوى العالمي |
| 28..... | ب. المستوى الوطني |
| 29..... | ت. المستويان المحلي والأسري |
| 31..... | خاتمة وتوصيات: نحو بناء الحراك والعمل الجمعي |

منظمة النساء الآن للتنمية:

النساء الآن للتنمية، المعروفة سابقاً بـ«سوريات للتطوير»، هي منظمة بقيادة نسوية، تركز على عملها لتعميق وتعزيز دور المرأة في تشكيل مستقبل ديمقراطي من أجل سوريا. تم تأسيس الجمعية في حزيران/ يونيو من العام 2012 من قبل الكاتبة والصحافية السورية المعروفة سمر يزبك، لتصبح هذه المنظمة النسائية هي الأكبر في سوريا، وتتمكن من الوصول سنوياً إلى آلاف النساء والفتيات في سوريا ودول الجوار، من خلال ثلاث مجالات عمل متكاملة وبرامجية: الحماية، التمكين، وبرامج المشاركة والقيادة.

تعمل النساء الآن في مجال الأبحاث والمناصرة والقيام بحملات على المستويين المحلي والعالمي. أولوية التركيز في الأبحاث وحملات المناصرة التي نقوم بها هي على إنتاج المعرفة النسوية: توثيق وجمع تجارب وشهادات النساء، والقيام بأبحاث وتحليلات نوعية وكمية معمقة، بالإضافة إلى التوعية على المستويين المحلي والدولي بكل من: حقوق المرأة، الحركات التي تقودها النساء، مبادرات المجتمع المدني النسوية، العنف القائم على الجندر وظروف معيشة النساء في سوريا.

منظمة إمباكت للأبحاث وتنمية المجتمع المدني. IMPACT e.V.

هي منظمة مجتمع مدني تأسست في برلين عام 2013، ولها مكاتب في كل من العراق وتركيا وسوريا. يقع دعم المجتمع المدني في صلب المهمة التي تقوم بها IMPACT، التي تعمل على تحفيز التعاون وتبادل الخبرات والأفكار بين كل من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي فيما بينهم من جهة، ومع أقرانهم الدوليين من جهة أخرى. علاوة على ذلك، تقدم هذه المنظمة دعماً للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنشطاء والناشطات من خلال نهج شامل يراعي الشروط المحلية، متضمناً التقييم، البحث، التدريب، التدريب طويل الأمد والدعم المالي. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل IMPACT على تنمية ودعم استدامة شبكة من جهات المجتمع المدني الفاعلة، للدعوة بشكل مشترك للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع.

الصندوق العالمي للنساء

يقوم هذا الصندوق بتمويل الحركات الشعبية، ويناصر العمل الخيري المسؤول والمؤثر. مرتكزاً على المبادئ النسوية، مستفيداً من العلاقات عميقة الجذور والخبرة الفنية لتزويد هذه الحركات بالموارد والتمويل القابل للتكيف بهدف تعظيم الأثر الذي تحدثه. نعمل على زيادة الثقافة وإشراك كل من قادة وقائدات القطاعات بما في ذلك الجهات المانحة وصناعات السياسات ووسائل الإعلام، من أجل خلق ظروف مواتية لازدهار هذه الحركات. كما نقوم بتوثيق وتبادل الخبرات لتعزيز جهود الناشطين والناشطات عالمياً. من خلال توفير المزيد لهذه الحركات، فإننا نحول القوة إلى النساء والفتيات وكل المهمشات والمهمشين في جميع أنحاء العالم.

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الورقة البحثية، التي تنجز بتكليف من الصندوق العالمي للنساء، لمحة عامة عن التحديات والفرص المشتركة من أجل التعاون والشراكة الفاعلة بين المنظمات النسوية والنسائية في سوريا. لقد شارك في هذه الورقة البحثية 92 شخصاً، قدموا مشاورات وبيانات عن عمل 76 منظمة ومجموعة مختلفة موجودة في مناطق رئيسية من كل أنحاء سوريا، بالإضافة إلى مجموعات موجودة في مدينة غازي عنتاب التركية. بدأت غالبية هذه المنظمات النسوية السورية عملها بُعيد الثورة السورية عام 2011 التي وفرت مساحة للتنظيم العضوي والقاعدي وتفعيل الحراك نحو مشاركة مدنية أوسع. كان من الدوافع الكبرى خلف حراك القوائم على هذه المنظمات التضامن مع زميلاتهن من النساء ووعيهن بغياب العدالة الجنديرية.

في الداخل، تواجه المنظمات النسوية والنسائية في فضاءات عملها كثيراً من النزاعات، وتخضع بشكل دائم للرقابة عن كثب من قبل السلطات السياسية والعسكرية على حد سواء. سلطت المنظمات النسوية والنسائية الضوء على تحديات خاصة واجهتها في سبيل الحصول على اعتراف قانوني بها من قبل السلطات المحلية أو الحصول على أي مظلة للحماية. بالإضافة إلى التهديدات المباشرة لسلامة وأمن الناشطات مما يعرف عن السلطات ممارسته. كل هذه المخاوف الأمنية تسببت في عمل العديد من المنظمات بشكل سري والتوقف عن توثيق عملها. والنتيجة مجدداً هي استمرار عمل النساء دون أن يكون مرئياً أو موثقاً. تشمل التحديات الأخرى التي تواجهها هذه المنظمات السلوكيات والعلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، التي تنعكس بدورها على هياكل منظمات المجتمع المدني، من ذلك أن ديناميات العمل الداخلية للمنظمات النسوية والنسائية على الأرض تتحدد بالانقسامات الرئيسية التالية: مؤيدة / معارضة للنظام ؛ ذات توجه علماني/ ذات توجه ديني إسلامي؛ عربية / كردية الإثنية؛ فضلاً عن التقسيمات الجغرافية والاجتماعية؛ والفجوة بين الأجيال. علاوة على ذلك، فإن بعض العوامل العامة التي تؤثر على فضاءات العمل المتاحة للمنظمات النسوية والنسائية هي تلك المتعلقة بحرية الحركة والتحكم في الموارد.

تتأثر معظم فضاءات العمل المتاحة للمنظمات النسوية في سوريا بشدة وتعتمد على دعم كل من المنظمات والأحزاب الوطنية والدولية على حد سواء. لذلك يصعب على معظم هذه المنظمات النسوية والنسائية بلوغ إدارة مستدامة ومكثفة ذاتياً. إن اعتماد المجتمع المدني في سوريا على التمويل هي السمة الغالبة

عليه، ومرد ذلك إلى الاحتياجات الملحة، فضلاً عن التضخم وندرة الموارد. من جهة أخرى فإنه على الرغم من أهمية التمويل، إلا أن احتمال وجود جوانب سلبية له يبقى قائماً، مثل فرض شكل المنظمات غير الحكومية على المجموعات النسوية والنسائية، الأجدات المسبقة، طبيعة التمويل والمعايير غير القابلة للتحقيق. وعليه، فإن العلاقة بين المنظمات النسوية والنسائية من جهة والجهات المانحة لها من جهة أخرى هي علاقات غير متكافئة. إذ إن للجهات الدولية الفاعلة أثراً كبيراً على الجهات الفاعلة المحلية، مما يجعل الجهات الفاعلة المحلية أضعف إزاء تقديم رؤيتها الخاصة أو العمل وفق أسلوبها المفضل للعمل الجماعي. كما يواجه كل من العمل النسوي والتنسيق في سبيل بناء حراك نسوي الذي تقوم به هذه المنظمات تحدياً مشتركاً آخر وهو التشارك مع منظمات غير نسوية ولا تقودها النساء.

على الرغم من هذه التحديات، فإن النساء استطعن خلق فضاءاتهن الخاصة والمطالبة بها، وقمن بتغيير الأخط السائدة حول الجندر، واستطعن كسب الاعتراف الذي استحقينه لدورهن الحيوي في المجتمع. لقد استطاعت هؤلاء النسوة إدخال إنتاج المعرفة النسوية إلى المجتمع والمحافظة عليه إلى حد ما، بالإضافة إلى استمرار دورهن في توفير الخدمات وتلبية العديد من الاحتياجات الراهنة للمجتمع. في الفضاءات النسوية والنسائية التي تتنازعها الأجهزة الأمنية، تجتمع المنظمات النسوية معاً لدعم بعضهن مقدمة نموذجاً في التضامن النسوي. تجتمع هذه المنظمات النسوية على الحاجة الملحة لتطوير خطوات عملية للتعاون الفعال وبناء الحراك. فعلى سبيل المثال، ترى هذه المنظمات أن التنسيق فيما بينها ليس أولوية قط، بل هو تحدٍ وفرصة في آن معاً.

حتى الآن، فإن طرق التواصل والتشبيك المتبعة من قبل المنظمات المحلية تعتمد على العلاقات الشخصية غير الرسمية بدلاً من العلاقات القائمة على التواصل المؤسساتية المهيكلة. ومع ذلك فإن هنالك أملاً في توحيد أوسع للجهود، إذ يبقى في مصلحة المنظمات النسوية بناء جسور للتواصل وتبني الاختلاف كمصدر للقوة. بشكل عام تم تحديد أربع قضايا رئيسية كأولويات من قبل المنظمات النسوية والنسائية. تشمل هذه الأولويات: التغيير في التشريعات والقوانين المتعلقة بالحساسية الجنديرية وأثرها على هذه القوانين؛ تغيير الأعراف السائدة والسلوكيات المجتمعية - للنساء والرجال على حد سواء- فيما يتعلق بالعدالة الجنديرية وحقوق المرأة؛ إضافة إلى التمكين الاقتصادي والاستقلال المادي؛ وإنتاج المعرفة من منظور جنديري.

المقدمة

يعود تاريخ النشاط النسائي والنسوي في سوريا إلى أواخر القرن التاسع عشر، شهد هذا النشاط منذ ذلك الوقت حتى اليوم تطورات وتحديات متعددة. في الآونة الأخيرة أدت ثورة 2011 إلى موجة أخرى من النشاط النسوي والنسائي لمعالجة قضايا مختلفة، بدءاً بالمشاركة السياسية الفاعلة وصولاً إلى الدعم الإنساني. ومن خلال ذلك قامت النساء بتسليط الضوء على المشاكل متعددة المستويات التي تواجهها النساء اليوم في المجتمع السوري وتقديم الحلول حول أفضل الطرق الممكنة لمعالجة هذه المشاكل.

اليوم تتابع النساء السوريات والمنظمات النسوية والنسائية محاربة الظلم على أكثر من جبهة. بما في ذلك تقديم الدعم الإنساني للاجئين واللاجئات والنازحين والنازحات السوريات، إنشاء منظمات تقدم خدمات لتعزيز السلام، كما تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم حل النزاعات من منظور حساس جندياً.

تهدف هذه الورقة البحثية للمساهمة في تقديم قراءة تحليلية للحركات النسوية في سوريا. وسيكون التركيز في هذه الورقة حول كيفية قيام المنظمات النسوية والنسائية بوضع استراتيجيات لأهدافها المشتركة، والتعبئة من أجل القيام بأفعال جماعية/جماعية، وكيف يمكن لأدوات الاتصال أن تدعم هذا المسعى. تم التوصل إلى هذه المعلومات من خلال التشاور مع منظمات نسوية مختلفة، ومن خلال حوار معمق بين هذه المجموعات، تمكناً من القيام به من خلال تسهيل فضاءات آمنة للنقاش والحوار. ومع ذلك، فإننا ندرك أن هذه المنظمات النسوية ليست إلا جزءاً من حراك أوسع. يقر هذا التقرير بوجود ناشطات وناشطين في سوريا من جميع مسارات الحياة، ولا يسعى بأي حال من الأحوال لاحتكار النقاش في دائرة حقوق النساء.

تظهر التقارير أدلة على أثر التغيير الذي أحدثته الحركات النسوية والنسائية المنطلقة من الأرض، في سوريا¹. كما أن هناك مؤشرات تدل على أن جهود المنظمات النسوية والنسائية للوصول إلى سلام وديمقراطية مستدامين كانت لتثمر في وقت مبكر من الصراع لو أتيحت لها الأدوات والموارد الكافية. هذا يعني أن النهج النسوي للعدالة الانتقالية وصناعة السلام ضروري لخلق مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً.

وبهذا المعنى سيحقق تمكين المنظمات النسوية والنسائية من الوصول إلى الدعم الكافي، وتطبيق منظور جندي على عمليات التفاوض والعدالة، فوائد عدة في سياق النضال من أجل سوريا أكثر سلاماً وديمقراطية وإنصافاً.

مع ذلك، يجادل هذا التقرير في ضرورة يتم اعتبار سياق التعاون والعمل الجماعي/الجماعي بين كل المنظمات النسوية والنسائية عند تقديم الدعم لها، بدلاً من التعامل مع كل من هذه المنظمات بشكل فردي، كل على حدة. وبالطبع نظراً لسياق الأحداث المضطرب في سوريا، أصبحت تتعاون هذه المنظمات مع بعضها البعض لتحقيق أهداف مشتركة أكثر ضرورة من أي وقت سابق، وفي سبيل تحقيق هذا التعاون، لا بد من بذل جهود جادة من أجل تطوير الحوار والمشاركة المدنية كحركة متكاملة وليس كمنظمات مفردة. منذ عام 2011، عُقدت عدة اجتماعات (حضرتها ناشطات نسويات وغير نسويات) لتطوير التعاون بين المنظمات، وإيجاد حلول للتحديات الداخلية والخارجية، وتحديد أرضية مشتركة للعمل الجماعي/الجماعي. تركز هذه المساعي على محاولة فهم الخبرات ووجهات النظر والمعرفة المتنوعة للنساء السوريات. وقد أدى تنوع المشاركات والمشاركين في الاجتماعات والمناقشات إلى توليد دوافع كبيرة، وأفكار وأنشطة كذلك.

بعبارة أخرى، يهدف هذا التقرير إلى وصف مشهد المنظمات النسوية والنسائية السورية بعيون المشاركات والمشاركين فيه، وتقديم منظورهن/هم حول أفضل طريقة لدعمهم/هن.

1- ب. كابور (2017) Kapur, B (2017) مشاركة المرأة السورية في العمليات السياسية مراجعة أدبية 2016-2012. مؤسسة كفيينا تيل كفيينا. / Kvinna Till Kvinna Foundation
Khalf, R., Ramadan, O., Stolleis, F. (2014) ر. خلف، ر. رمضان، أ. ستوليس، ف. (2014) النشاط في الأوقات الصعبة - مجموعات المجتمع المدني في سوريا 2011-2014. مؤسسة بدائل ومؤسسة فريدريش إيبيرت

. العبد م. (2017) دروس من سوريا حول تمكين المرأة أثناء النزاع. مؤسسة الديمقراطية للجميع

<https://www.opendemocracy.net/en/5050/lessons-from-syria-on-womens-empowerment-during-conflict>

2- النساء الآن من أجل التنمية، «عدالة النوع الاجتماعي وإنتاج المعرفة النسوية في سوريا» 2019 / البحث متاح على موقع: <https://women-now.org/gender-jus>
[Online] Idlib Lives- The Untold Story of Heros (2018) The Syria Campaign and Peace Direct / غزاوي، ر.، محمد، أ.، رمضان، أ. (2015) بناء السلام يحدد مستقبلنا: دراسة حول نشاط المرأة من يتوفر على موقع: <https://www.idliblives.org/> 5 أبريل / نيسان 2020 / غزاوي، ر.، محمد، أ.، رمضان، أ. (2015) بناء السلام يحدد مستقبلنا: دراسة حول نشاط المرأة من أجل السلام في سوريا. اسطنبول: مؤسسة بدائل.

بحث في المنظمات النسوية والنسائية في سوريا

1. تعريف بالبحث ومنهجيته ونطاقه

تسعى هذه الورقة لتكوين فهم أعمق حول التحديات والفرص المشتركة من أجل التعاون والشراكة الفعالة بين المنظمات النسوية والنسائية في سوريا. تأتي هذه الورقة البحثية أساساً بتكليف من الصندوق العالمي للنساء، ليطم العمل عليها وتطويرها من قبل كل من منظمتي النساء الآن للتنمية وImpact. تم التوصل إلى هذا التفاهم من خلال تحليل إحدى عشرة ورشة عمل مع المنظمات النسوية والنسائية، ومبادرات مجتمعية، وناشطات ونشطاء يعملون في سوريا، بما في ذلك 92 فرداً يمثلون 76 منظمة ومجموعة مختلفة. تم الترحيب بالناشطات النسويات اللواتي لم يكن عضوات في منظمات نسوية أو داعمة للمرأة، لكنهن فاعلات في المجتمع المدني السوري، تمت دعوة هؤلاء النسوة للمشاركة كمناصرات للمنظمات النسوية والنسائية.

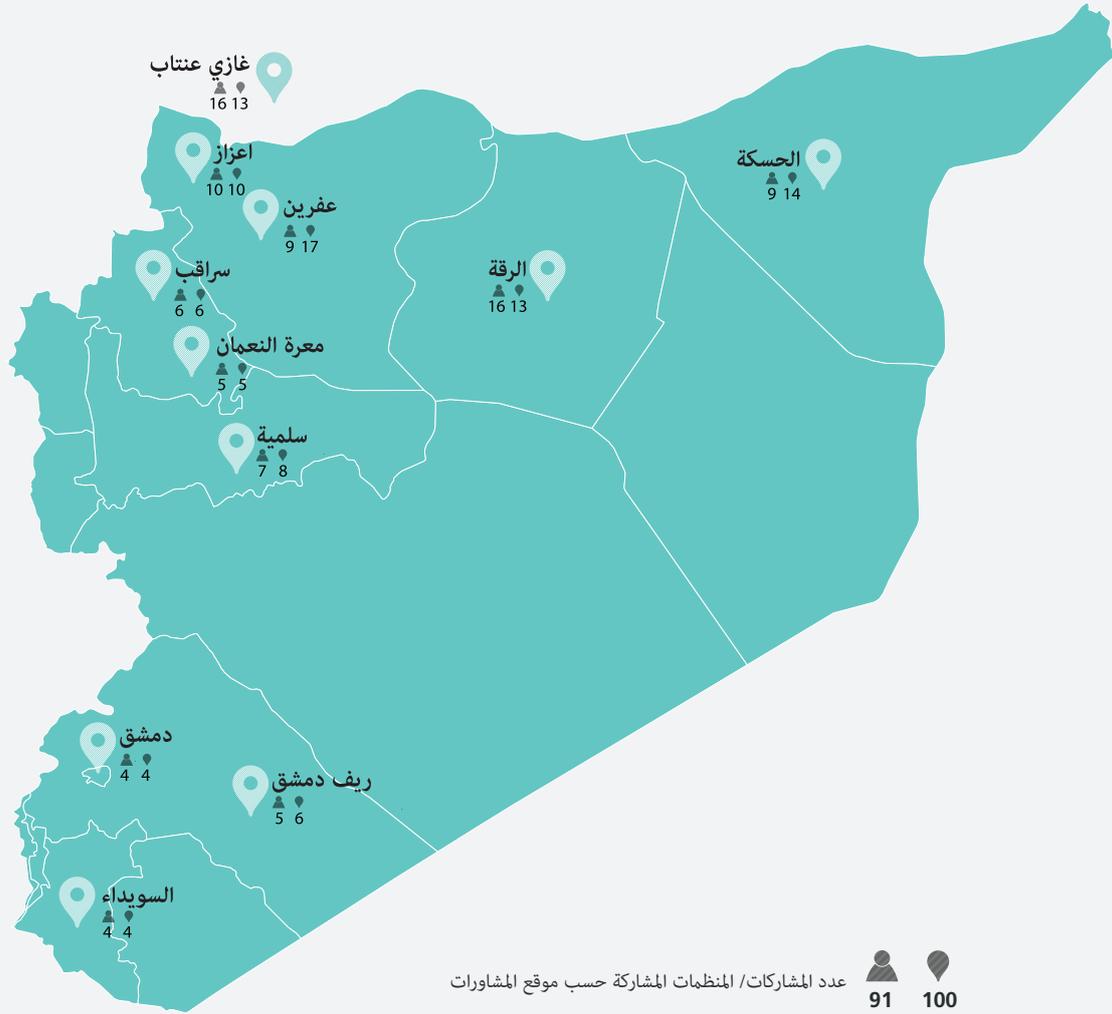
منظمات حقوق المرأة: هذه المنظمات تقودها نساء، وتدافع عن حقوق المرأة (و / أو) تقدم خدمات للنساء باعتبارهن مشاركاتٍ ومستفيداتٍ رئيسيات. هذه المنظمات غير مؤيدة بالضرورة للنسوية أو لمعالجة علاقات القوة داخل مؤسساتها أو ممارساتها.

المنظمات النسوية لحقوق المرأة: هذه المنظمات تقودها نساء يعملن على إيجاد العدالة الجندرية من خلال إجراء دراسات تحليلية جندرية معمقة حول التمييز البنوي الناتج عن علاقات القوة غير المتكافئة، مع اعتمادهن التفكير النقدي والتقييم الذاتي كسمتين أساسيتين للعمل، وتعالج هذه المجموعات علاقات القوة داخل المؤسسات وممارسات هذه المؤسسات.

حليقات ومناصرات المنظمات النسوية والنسائية: الناشطات من النسويات ومناصرات حقوق المرأة اللاتي يعملن في منظمات مجتمع مدني يقودها ويديرها الرجال، وعملها غير مركز في جله على حقوق المرأة. تستهدف هذه المنظمات بشكل رئيسي عامة الناس ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

(هذه هي تعريفاتنا، التي تهدف إلى خدمة الغرض من وراء هذا البحث وتسهيل فهم مرجعية العناوين)

مجموع من شارك في هذه المشاورات وصل إلى 92 فرداً، قدموا بيانات عن عمل 76 منظمة ومجموعة مختلفة. عقدت المشاورات على شكل ورش عمل امتدت ليوم كامل وضمنت ممثلات وممثلين من مناطق رئيسية في سوريا، ومن مدينة غازي عنتاب التركية. شملت مناطق الداخل السوري التي تم تمثيلها كلاً من دمشق، ريف دمشق، السويداء، السلمية، عفرين، الرقة، الحسكة (مع تمثيل من القامشلي)، ريف حلب، وإدلب. وقد جرت هذه المشاورات في غازي عنتاب لأسباب استراتيجية (تعود إلى أن قدرتنا على الوصول إلى عضوات بعض المنظمات التي تتواجد مقراتها في سوريا فقط في غازي عنتاب، بالإضافة إلى الوصول إلى المنظمات التي تتلقى بعض عملياتها دعماً جيداً في غازي عنتاب).



تم اختيار المشاركات من مجموعات جغرافية متنوعة، وذلك لضمان إشراك وتمثيل هويات متعددة، والتعبير عن خطوط سياسية ومواقف دينية مختلفة، بالإضافة إلى مدى قرب بعضها من مناطق العنف الدائر، وتمثيل مختلف الطبقات الاجتماعية، والفئات العمرية، والأعراق، والإثنيات والمناطق. تجدر الإشارة هنا إلى أن العرق في هذا السياق الذي نتحدث عنه هنا (هو نتيجة عدد من العمليات المجتمعية لخلق التمييز، وفرض تسلسل هرمي، وعدم التمكين، وليس مبنياً فقط على لون الجلد والنمط الظاهري، كما أنه مبني أيضاً على الارتباط بالإقليم والثقافة، والدين والمجتمع والهوية القومية) كما توضح سينثيا كوكبرن³ (2007: 7). Cynthia Cockburn.

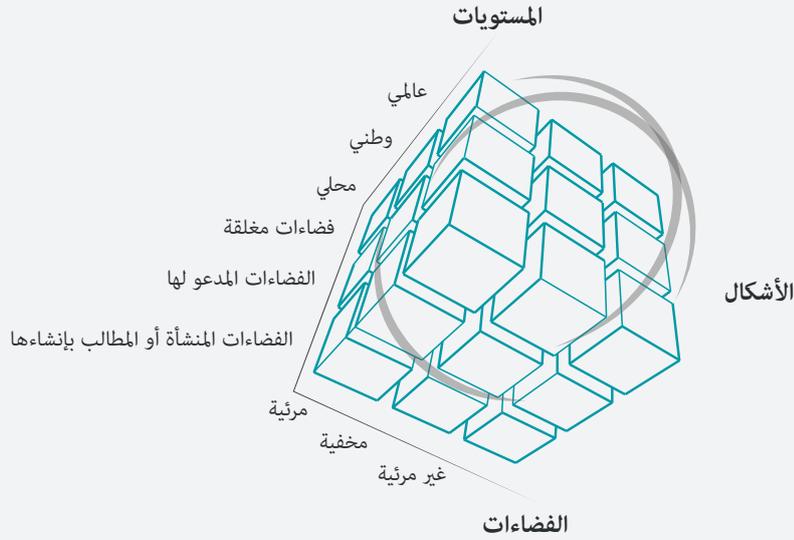
حددت تقاطعات الهويات بين المشاركات، جنباً إلى جنب مع مجال عمل المنظمات التي يمثلها وتاريخ إنشائها، حددت معايير اختيار المشاركات، وأماكن عقد المشاورات في بعض الأحيان. كانت النية أن يتم توفير منصة للمبادرات حديثة النشوء والمبنيّة من الأرض، والناشطات- وهو ما لا تحتاجه المنظمات الأكثر خبرة - بالإضافة إلى ذلك، كان هناك سعي للتشاور مع منظمات تعرف نفسها بأنها منظمات نسائية مسلمة، لاستكشاف طرق مختلفة لتمثّل التشاركية.

3- كوكبيرن، سي (2007) من وجهة نظرنا: الحرب ونشاط المرأة والتحليل النسوي. دار زن: لندن- نيويورك

شملت المشاورات أسئلة شبه منظمة وأخرى مفتوحة، بغية دعوة المشاركات للتفكير فيها ومناقشة القضايا المتعلقة بما يلي: أولوياتهن ومنهجية عملهن في السياق الجيوسياسي الحالي؛ الديناميات الداخلية للمنظمات النسوية والنسائية، القيود والتحديات والفرص الممكنة للتضامن العابر للحدود والعابر للجنسيات (إيجاد روابط بين المجموعات المحلية، ومجتمعات الشتات واللجوء، والمنظمات النسوية الدولية)؛ كما شمل نقاش القضايا الآراء والجهود المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار. في نهاية كل ورشة/ مقابلة، تم كتابة تقرير عام وتحليله.

2. إطار التحليل

إطار التحليل المستخدم في هذه الدراسة هو "PowerCube" (مكعب القوة)، وهي أداة متقاطعة ومتعددة الأبعاد يتم استخدامها للكشف عن مكامن القوة وتجلياتها في الحوكمة والمنظمات والعلاقات الاجتماعية. تم تطوير أداة "PowerCube" هذه من قبل جون جافينتا في العام 2002، ليتم تصويرها بنموذج على شكل مكعب "روبوك". يحتوي النموذج على ثلاثة أبعاد للقوة: "الفضاءات" و"المستويات" و"القوالب". ينقسم كل بُعد إلى ثلاثة أقسام مترابطة على الأقل (انظر النموذج الثاني).



"PowerCube" (مكعب القوة)

"PowerCube" هو عنصر أساسي في هذه الدراسة، في سبيل توفير المعلومات لإجراء تحليل تقاطعي لمجالات الفرص المتاحة للمشاركة النسوية، لا سيما في ضوء الظروف المتغيرة باستمرار والمرتبطة بالصراع. في الوقت نفسه، يسلط هذا الإطار الضوء على الموارد المتاحة للنسويات والمدافعات عن المرأة على مستوى القاعدة، والتحديات التي تُعرض فضاءاتهن للخطر، وآليات التأقلم مع كل ذلك. كما يوفر "PowerCube" تحليلاً معمقاً لوجهات نظر النساء وتجاربهن، وكيف يمكن أن تؤثر على خلخلة القوة الهيكلية (على سبيل المثال الأمن الجسدي والرقمي، والوصول إلى الموارد والتحكم فيها) في المجتمعات التي يعشن فيها. يتيح "PowerCube" كذلك تقييماً تقاطعياً ومتعدد الأبعاد لمختلف الفضاءات التي تنشط فيها المجموعات المحلية، الاستراتيجية التي تستخدمها، وكيفية تفاعلها في ضوء اهتمامات الجهات المانحة. يُمكن هذا التحليل من تغطية كل من المنظمات والأفراد - استكشاف موقعهم من القوة وكيفية مشاركتهم/م في معادلة القوة والمساهمة فيها.

لتوضيح كيفية استعمال "PowerCube" في تحليل دراستنا، نقدم أدناه نظرة عامة توضيحية على الأبعاد الثلاثة للقوة ("الفضاءات"، "المستويات" و"القوالب"):

1) فضاءات القوة:

تحليل مجالات القوة إلى: الميادين التي تتركز فيها السلطة مع إمكانية للعمل والمشاركة فيها. يمكن أن تكون هذه الفضاءات سياسية أو مادية أو افتراضية، ومن الممكن أن تكون ديمقراطية أو غير ديمقراطية. تنقسم فضاءات القوة عموماً إلى ثلاث فئات:

- فضاءات مغلقة- تشمل الاجتماعات الخاصة حيث يتم اتخاذ القرارات في غياب المشاركات/المشاركين من أولئك الذين يمكن أن يتأثروا بهذه القرارات في النهاية. إن إتاحة مثل هذه الفضاءات لإجراء مشاورات ومشاركة أوسع تتطلب شروطاً مسبقة للمشاركة العامة، بالإضافة إلى الحاجة للشفافية والمساءلة.
- الفضاءات المدعو إليها - هذه الفضاءات تتيح مشاركة الأفراد في الفضاءات العامة عبر دعوتهم بناءً على قوائم حصرية. تتم دعوة النساء إلى هذه الفضاءات إما من قبل المنظمات الوطنية أو المحلية، أو الحكومية و/ أو غير الحكومية إما لعملية ذات طبيعة مستمرة أو لاستشارة لمرة واحدة.
- فضاءات منشأة أو مطالب بإنشائها - تتضمن هذه الفئة إنشاء مساحة للتعبئة حول هويات و/ أو أهداف مشتركة. يتم إنشاء هذه الفضاءات من قبل أشخاص أقل قوة ونفوذاً، وغالباً ما يتجمعن بهدف المقاومة (إحداث تغيير، أو مواجهة تحديات)، حيث يتم استخدام الفضاءات المنشأة أو المطالب بإنشائها لصياغة برنامج لما يسعين إليه.

الجدير بالذكر هنا أن مجالات القوة هذه ليست مصممة بل مرنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقوم بتعميم فضاءات مغلقة، أو إغلاق أخرى مخصصة، عبر النضال في سبيل الشرعية، المقاومة، الخيار المشترك وإحداث التغيير. وبالمثل، هناك عدة طرق للنظر في كيفية إنشاء فضاءات السلطة هذه، الرسمية منها وغير الرسمية، ومصالح مع من، وبأية شروط للمشاركة فيها. يُعد فهم هذه الأسئلة أمراً بالغ الأهمية، إذ يمكننا من فهم كيفية "قيام علاقات القوة" برسم حدود الفضاءات التشاركية، وما الذي يمكن فعله داخلها، ومن يمكنه الدخول إليها، وبأي هويات، خطابات أو مصالح. (Gaventa، 2005: 11).

2) مستويات القوة:

تشمل مستويات القوة أربع فئات تشير إلى كيفية تشكيل فضاءات المشاركة ومن الذي يقوم على تشكيلها:

- المستوى العالمي - ويتضمن مواقع القرار الرسمية وغير الرسمية خارج حدود الدولة - الأمة.
- المستوى الوطني - ويتضمن أشكال وهيكل السلطة التي توجد داخل الدولة، وعادة ما تكون مرتبطة بها. ومثالها المؤسسات الحكومية والأحزاب والائتلافات السياسية.
- المستوى المحلي - ويتضمن الحكومات والمجالس والجمعيات المحلية.
- المستوى الأسري - يركز على الشرائح المجتمعية الأصغر، والتي قد تكون خارج الفضاء العام، لكن يمكنها التأثير على صياغة وتشكيل ما يحدث داخله.

3) أشكال القوة:

تشير أشكال القوة إلى مظهرات السلطة ومدى وضوحها، كما عرفتها جافينتا (2005)، على النحو الآتي:

- أشكال مرئية: وتحدد من خلال مدى مشاركة الأفراد وإشرافهم على صنع القرارات التي يمكن إخضاعها للرقابة.
- أشكال مخفية: وتتمثل بالأصوات والآراء المعينة التي يتم السعي لحجبها عن لفت انتباه الجمهور، ولا تظهر في الأجناس و/ أو عمليات صناعة القرار.
- أشكال غير مرئية: وهي القوى التي تعمل على المستوى النفسي، وتصب في إحساس الفرد بذاته (بالدونية/ التفوق). مثل هذه الأشكال غير المرئية من القوى هي أيضاً أدوات يتم من خلالها تكريس الإقصاء وعدم المساواة والدفع لجعلهما يبدوان ظاهرة عادية وبالتالي مقبولة.

في هذه الدراسة، لا نبحث فقط في صراعات القوى والسلطات بين مختلف الجهات الفاعلة وحول القضايا الحرجة، ولكن في طبيعة المشاركة أيضاً. يتضمن ذلك تحليل الحساسية الجندرية عبر الأبعاد الثلاثة للسلطة. تعتمد مقاربتنا التحليلية المستخدمة في البحث، على عناصر من إعادة بناء PowerCube الذي تم ابتكاره وتطويره من قبل جانيت ماكتاير وميرفن جاسكون (2018)⁴.

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا التمثيل متعدد الأبعاد للمكعب، الذي يظهر الصلات المعقدة على مستوى علاقات القوة الديناميكية بين عدد من الجهات الفاعلة - فإن هذه الدراسة تركز على تحليل التفاعلات بين هذه الأبعاد الثلاثة للقوة كما هو مقترح من قبل Gaventa (2019:2). من ناحية أخرى، ولدعم تحليل من هذا النوع، تقوم الدراسة بدمج "أشكال التعبير عن القوة". الأمر الذي يوفر زاوية رؤية إضافية لإطار عمل PowerCube تساعد في استحضار الفاعلية، الهيكلية والإجراءات عبر الأبعاد الثلاثة للقوة والسلطة.

4) تحليل أشكال التعبير عن القوة وفق الفئات الآتية

سيتم تحليل "مظهر السلطة" بناءً على هذه التصنيفات:

- الهيمنة - القدرة على التأثير في تصرفات الآخرين وأفكارهم وأفعالهم.
- القدرة - القدرة على العمل والفاعلية وإدراك الإمكانيات المتاحة والقوة الكامنة في الحقوق.
- القوة الداخلية - وهي القوة التي تأتي من الشعور بالهوية الذاتية والثقة والوعي الذي يعتبر شرطاً مسبقاً للفعل. القوة التي تحتاج شراكة لإظهارها - التعاضد الذي يمكن أن ينشأ من خلال الشراكة والتعاون مع الآخرين، أو من خلال عمليات العمل الجماعي/الجماعي وبناء التحالفات.

| التسهيلات المقدمة والتعليم | التحولات المرغوبة | الاستراتيجيات والأفعال | تعبير القوة | | | | مكعب القوة | |
|----------------------------|-------------------|------------------------|---------------|-----------------|-----------------|------------------|------------|--------------|
| | | | القوة المعطاة | القوة من الداخل | القوة التشاركية | القوة على | اشكال | إطار التحليل |
| | | | | | | مرئية | | |
| | | | | | | مخفية | | |
| | | | | | | غير مرئية | | |
| | | | | | | مغلقة | | |
| | | | | | | تتم الدعوة إليها | | |
| | | | | | | مطلوبة | | |
| | | | | | | الأسري | | |
| | | | | | | المحلي | | |
| | | | | | | الوطني | | |
| | | | | | | العالمي | | |

3. محدّدات العمل

نطاق البحث ومنهجه:

في البداية، كانت الخطة أن يشمل البحث كل المنظمات النسوية والنسائية داخل سوريا وخارجها، إلا أننا أدركنا عدم الجدوى من ذلك، ليس فقط على مستوى الإطار الزمني المخصص، بل لأنه ما كان لينصف أياً من التجربتين. فمن جهة تمخضت المشاورات داخل سوريا عن نتائج غنية جداً تطلبت منا التركيز عليها والإمعان في دراستها. ومن جهة أخرى، لا بد من اعتبار حقيقة أن المنظمات النسوية والنسائية خارج سوريا تشكل مكوناً حيوياً للحركة

4- المصطلح الأكثر شيوعاً هو "العمى الجندري" ولكننا اخترنا مصطلح "التغاضي الجندري أو الوميض الجندري" لتجنب الدلالة إلى عدة القدرة أو الإعاقة.

النسائية والنسوية السورية، وعليه فإننا نخطط في أقرب فرصة لاستكشاف تجارب تلك المنظمات وسياساتها، لتطوير هذه الدراسة التحليلية والبناء على الجهود الأخرى في هذا المجال.

لذلك، فإن بعض الأسئلة، التي أعدت لتستخدم كتمرين جماعي، كانت غير فعالة في تحصيل استجابة جماعية، ليتحول التمرين إلى ما يشبه الأسئلة والأجوبة الفردية. وهو ما يسلط الضوء على صعوبة العمل والتفكير الجماعي أحياناً ويعرض أحد العوائق الرئيسية أمام بناء الحركات. وعليه فإننا نوصي للدراسات المستقبلية، بأن يتم العمل بشكل أكبر على الآليات والوسائل المتبعة لتحقيق منهجية الدراسة. إن تسهيل تدفق أفكار المشاركات/المشاركين بطريقة جماعية بشكل فعال يساعد بشكل كبير في التركيز على غرض البحث وتقليل تشتيت الانتباه.

إطار التحليل:

لا يشرح إطار التحليل سبب وجود فضاءات السلطة وأشكالها ومستوياتها بالطريقة التي تبدو عليها. ومع ذلك، فهو مفيد لأنه يوفر شرحاً مفصلاً لهذه الفضاءات، ولأشكال ومستويات السلطة التي تُمارس على المنظمات النسوية والنسائية أو تمارس من قبلها. في العمق، لا ينحصر تركيز هذه الورقة على وجود فضاءات أم لا، ولكن على الأنواع المتاحة منها، وكيف تتيح رؤية ديناميات القوى. من ناحية أخرى فإن إطار التحليل يمكن من تحديد الاستجابات والتدخلات المناسبة.

إمكانية الوصول والوضع الأمني:

أولاً كانت قدرتنا على الإحاطة بالمبادرات النسوية والنسائية محدودة للغاية. ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موثوقة وشاملة. لذلك اعتمدنا على قاعدة بيانات IMPACT الحالية التي تتضمن 514 منظمة في سوريا والبلدان المجاورة - لتطويرها في أي فرصة تتاح خلال مرحلة جمع البيانات. ثانياً، كان يمكن لبعض الجوانب الأمنية أن تعرض وصولنا إلى بعض المنظمات والمبادرات المعروفة لدينا للخطر. ثالثاً، القيود المذكورة في الجدول الزمني تعني أنه لا يمكننا الوصول إلا إلى من كُنْ وكانوا على استعداد للمشاركة في المشاورات ضمن الوقت المحدد للبحث.

وبالنظر إلى هذه القيود على التمثيل، فإن جميع المشاركات والمشاركين في البحث سواء كانوا منظمات، مبادرات أو أفراداً قد شكلوا مجموعة مهمة من المكونات الحيوية في الحركة النسوية والنسائية في سوريا. تعتبر النساء الآن للتنمية وIMPACT هذه الورقة خطوة مهمة على المدى البعيد، وتقران بالحاجة إلى مزيد من البحث، لتطوير فهم أكبر لكل القطاعات واستكشاف جوانب جديدة لم تتم تغطيتها في هذه الورقة البحثية.

4. تأمل في دور المساهمات والمساهمين في هذا البحث

كل أعضاء الفريق من المشاركات والمشاركين في هذا البحث هم جزء من المنظمات النسوية والنسائية، لذا لدينا طموح مماثل لحراكننا في الداخل السوري، بحيث تكون لدينا مصادر لا تقدر بثمن تتمثل في الوصول إلى مختلف المبادرات، من ثم القدرة على الكتابة عن الوضع الحالي للمنظمات النسوية من منظور المبادرات التي تعمل من الأرض. بهذا نكون قد قلنا صراحة إن وجهات نظرنا المتنوعة وخبرتنا المعاشة تؤثر بلا شك على عملية تأويل بيانات البحث.

لقد حاولنا قدر الإمكان أن نؤسس تحليلنا وقراءتنا على وجهات نظر المشاركات والمشاركين، لكننا شعرنا أحياناً بالحاجة لاستكمال التحليل انطلاقاً من ملاحظتنا الخاصة من موقعنا كمنظمات تعمل في هذا المجال. وسنقوم بالإشارة إلى ذلك في مواضعه بشكل صريح.

5. التحقق والموافقات

تم الحصول على الموافقة المسبقة، مع شرح الغرض من وراء هذه المشاورات لجميع المشاركات والمشاركين، وتوضيح النتائج المترتبة عليها. معظم المشاركات والمشاركين فضلوا عدم الكشف عن هويتهم/م بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن. ونتيجة لذلك، ستشير الاقتباسات إلى الأحرف الأولى من أسماء المؤسسات والموقع الجغرافي الذي تمت فيه المشاورة مع هذه المؤسسات، إن كان ذلك ممكناً.

فيما يتعلق بالتحقق من انتماءات هذه المنظمات، تمكنا بشكل عام من التحقق من استقلالية المنظمات النسوية والنسائية. إلا أن الروابط بين السلطات المحلية وهذه المنظمات لم تكن واضحة في بعض الحالات، وكذلك الانتماءات الأيديولوجية لهذه المنظمات.

هذه المعلومات مقدمة كما تم تزويدنا بها من قبل المشاركات والمشاركين، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمات التي تقف وراء هذا البحث.

ديناميات القوة داخل المنظمات النسوية والنسائية

يقدم القسم الثاني من هذه الورقة البحثية لمحة عامة عن الخصائص المختلفة للمنظمات النسوية والنسائية السورية. ويشمل تحديد مجالات عملها والتحديات التي تواجهها في نضالها من أجل العدالة الجنسانية في سوريا. وعلى الرغم من ثبات هذه المنظمات، فإن الإجراءات والاستراتيجيات التي تضعها المنظمات النسوية والنسائية بشكل كبير تعتمد على السياق الذي جاءت فيه وعلى ظروف عملها. يجب أن تؤخذ في الاعتبار الأزمة الإنسانية الجماعية التي فرضها النزاع، وأثر ذلك على حقوق المرأة بما يهدد وجود وقيم هذه المنظمات، بالإضافة إلى وضع حقوق الإنسان بصورة عامة. يعرض التحليل القضايا الرئيسية التي أثارها كل من المشاركات والمشاركين.

1. فضاءات السلطة (القوة)

تشير فضاءات السلطة إلى المجالات الممكنة - للمشاركة والفعل - حيث تتحقق القوة. يمكن أن تكون هذه الفضاءات سياسية، مادية، افتراضية، ديمقراطية أو غير ديمقراطية. تقسم فضاءات السلطة عموماً إلى ثلاث فئات:

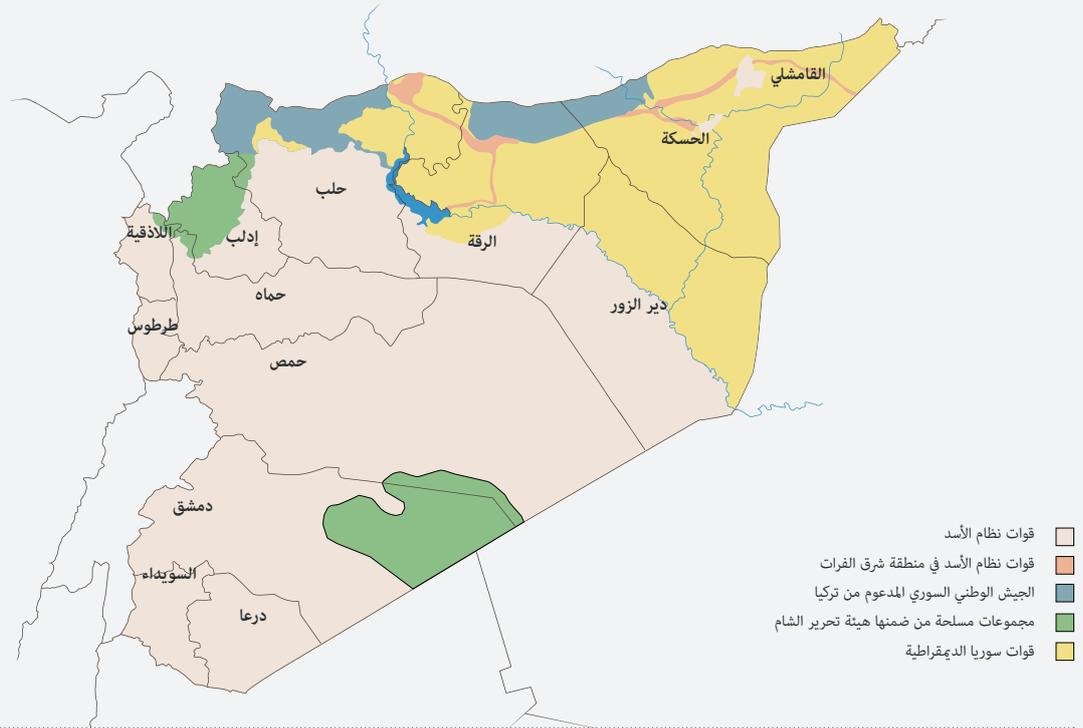
1. الفضاءات المغلقة والمتنازع عليها والمراقبة عن كثب:

فضاء مغلق - ويشمل الاجتماعات المغلقة، حيث تتخذ القرارات في غياب المشاركات والمشاركين أو أولئك ممن سيتأثرون بتلك القرارات في النهاية. إن إتاحة مثل هذه الفضاءات لإجراء مشاورات ومشاركة أوسع يتطلب شروطاً مسبقة للمشاركة العامة، وللشفافية والمساءلة.

أ. السلطات السياسية والعسكرية:

أشارت المنظمات النسوية والنسائية داخل سوريا إلى تحديات محددة في الحصول على اعتراف قانوني من السلطات المحلية أو الحصول على أي شكل من أشكال الحماية الشاملة.

التواجد العسكري والسياسي خلال فترة البحث



نظام الأسد:

في المناطق الخاضعة لسيطرة نظام الأسد، تُواجه المنظمات النسوية والنسائية قيوداً ومحددات كبيرة، من ضمنها الافتقار إلى القانون والأطر الناظمة لحماية منظمات المجتمع المدني. كما تتم مراقبة جميع المنظمات النسوية والنسائية ومنظمات مدنية أخرى من قبل أجهزة الأمن. وذكرت بعض المشاركات والمشاركين أمثلة عن المعايير غير الواضحة والقمعية لقبول أو رفض تسجيل المنظمات المدنية من قبل النظام. فقد ذكرت إحدى المشاركات في دمشق على سبيل المثال سحب الموافقة لتسجيل منطمتين علمانيتين نسويتين في عام 2005، في الوقت الذي لم تواجه أي من المجموعات النسائية الإسلامية الموالية للنظام - مثل القبيسيات أي مشكلة في التأسيس أو التوسع منذ عام 2007.

قالت إحدى المشاركات من السويداء: «التحدي الأكبر هو التحدي الأمني، خاصة عندما يتعلق الأمر بحملات (المناصرة)؛ حول موضوعات مثل تأييد نيل المرأة حقوقها ودعم مشاركتها في السياسة والنقابات والمؤسسات [...] إذ ستواجه المنظمات مضايقات أمنية في مثل هذه الحالات». وأصبحت هذه المعوقات واضحة بشكل أكبر خلال إعداد المشاورات الخاصة بهذه الورقة البحثية. فلقد استجابت أعداد أقل من المنظمات في دمشق عن غيرها من المناطق (3-4 مرات أقل من نظيراتها في إدلب)، بإمكانية حضور أقل لأسباب أو مخاوف أمنية. علاوة على ذلك، كانت المعرفة السابقة بإدارة المشاورات والثقة بها أمراً حيويًا، ولا شك أنه كان شرطاً أساسياً لضمان المشاركة. وهذا يعكس القمع الذي تواجه الناشطات والنشطاء والفاعلات والفاعلون في المجتمع المدني على يد النظام في المناطق الخاضعة لسيطرته، وهو بحد ذاته جزء من القمع الواسع الذي أطلق ثورة 2011. بالعموم فإن حرية التجمع معدومة في هذه المناطق.

الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا:

في المناطق الشمالية التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، تكافح بعض المنظمات النسوية والنسائية، ومعظم منظمات المجتمع المدني لتتمكن من تسجيل نفسها، حيث إن عملية التسجيل معقدة وتتحكم بها هذه السلطات بشدة. تتم إدارة جميع طلبات التسجيل من قبل مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية في مجلس سوريا الديمقراطية. ومع ذلك تتم إحالة المنظمات النسوية والنسائية في كثير من الحالات إلى مكتب المرأة في مجلس إدارة سوريا الديمقراطية لإخطاره بالنشاط المتعلق بالمرأة، أو للحصول على مذكرة تفاهم محددة. (لبعض الوقت، كان على المنظمات النسوية والنسائية الذهاب إلى مكتب المرأة، إلا أن ذلك قد تغير وأصبحت مسؤولية العملية برمتها تقع على كاهل مكتب المنظمات غير الحكومية). كما أنه تم الإبلاغ بأن السلطات فرضت وجود أعضاء من قبل الإدارة الذاتية لمراقبة الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسوية والنسائية). تستمر التغييرات الإدارية في عملية التسجيل، كما تتأثر أيضاً بالوضع الأمني. فعلى سبيل المثال، توقفت عمليات التسجيل لفترة من الوقت بعد التوغل التركي في شمال شرق سوريا في أكتوبر 2019، مما شكل تحدياً إضافياً للمنظمات الناشئة حديثاً. إحدى المشاركات في التقرير من الرقة قالت إن: «عمل المجتمع المدني مرحب به بشكل عام إن بقي محصوراً في تقديم الخدمات، إلا أنه سيواجه صعوبات هائلة عندما يتعلق بالمشاركة السياسية والقيادة». كما أشارت إحدى اللواتي تم استطلاع آرائهن، أنه على أي منظمة نسوية ونسائية غير مسجلة أن تعمل تحت اسم منظمة أخرى تمت الموافقة عليها قانونياً لتجنب الإزعاجات والملاحقة القانونية ومن أجل أن تقوم المنظمات النسوية والنسائية غير المسجلة بأنشطة.

هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ:

في إدلب، التي تحكمها سلطة الأمر الواقع «حكومة الإنقاذ السورية» التي أنشأتها هيئة تحرير الشام، كل عمل على العنف القائم على الجنس والجنس (SGBV) أو تمكين المرأة هو عمل محفوف بالمخاطر. فقد رفضت المنظمات النسوية والنسائية، أو منظمات المجتمع المدني بشكل عام، الاعتراف بهذه الحكومة التي حاولت فرض عملية تسجيل من خلال التهديدات. في الوقت نفسه، لا يتم دعم هذه المنظمات النسوية والنسائية من قبل معظم الجهات المانحة بسبب قيود التمويل حول الروابط المحتملة مع المنظمات المدرجة على قوائم الإرهاب مثل هيئة تحرير الشام. علاوة على ذلك، تقوم هيئة تحرير الشام بطريقة روتينية بقمع الناشطات والنشطاء في إدلب كما أنها حظرت بشكل عام مجموعات منهم من القيام بأي نشاط مما تعتبره تهديداً لها.

عادة ما يقترن هذا القمع بالمقاومة، بينما تحاول المنظمات النسائية والنسوية، إخفاء أنشطتها لأسباب أمنية⁵، على الرغم من هذه التحديات، تحافظ المنظمات النسوية والنسائية في إدلب على وجود كبير لها.

5- إن السياق الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني السوري معقد ومتغير باستمرار، للاطلاع على المزيد من المعلومات حول التطورات الرئيسية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، يمكنكم الرجوع إلى: أحمد. ج. (2019) تقرير تغيير السياقات والاتجاهات في المجتمع المدني السوري - المبني على خرائط منظمات المجتمع المدني السوري. الصادر في برلين: عن منظمة IMPACT لأبحاث المجتمع المدني وتطويره.

ورغم من كل ذلك فإن قصف نظام الأسد وروسيا على إدلب أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني بشكل كبير. فمع الوقت الذي تم فيه إجراء هذه المشاورات من أجل الورقة البحثية، كان قد تم تهجير ما يقارب مليون سوري قسراً، بما في ذلك بعض المشاركات والمشاركين في هذه المشاورات، واضطرت بعض المنظمات النسوية والنسائية إلى وقف العمل هناك.

شمال سوريا الخاضع للسيطرة التركية:

تدار مناطق سيطرة المعارضة في شمال سوريا، والخاضعة فعلياً للسيطرة التركية، من قبل شبكة من المجالس المحلية التابعة للحكومة السورية المؤقتة ومقرها غازي عنتاب، وتحفظ تركيا وحكومتها بسيطرة كبيرة على هذه المجالس. وبالإضافة إلى كونها مسجلة في تركيا، تحتاج المنظمات العاملة في هذه المنطقة، بما في ذلك المنظمات النسوية والنسائية، للحصول على تصاريح إضافية من أجل السماح لها بالعمل. وبعض الحالات تستلزم تصريح عمل خاص من مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية التابع للمجلس المحلي.

قد تحتاج منظمات المجتمع المدني أيضاً إلى إخطار مكاتب معينة في المجلس المحلي بشأن بعض الأنشطة، مثل مكتب الأسرة والشؤون الاجتماعية وذلك لدواعي التنسيق. مع ذلك، تم الإبلاغ عن أن الحصول على تصاريح للمنظمات النسوية والنسائية وتلك المرتبطة بالأنشطة المتعلقة بالمرأة كان أسهل بشكل عام من الحصول على تصاريح بعض الخدمات الأساسية التي قد يُنظر إليها على أنها تتعارض مع عمل المجالس المحلية (مثل التعليم أو الصحة).

المنظمات في تركيا:

في تركيا حيث تتخذ العديد من المنظمات النسوية والنسائية السورية مقرات لها لكي تتمكن من العمل في الشمال السوري، ما تزال بعض هذه المنظمات غير مسجلة، لأنها فشلت في تلبية بعض المتطلبات التي يصعب تحقيقها. الأمر الذي يعيق التعاون المحتمل لهذه المنظمات مع منظمات أخرى. كما يتم دفع المنظمات النسوية والنسائية إما للعمل سراً أو للتلاعب على النظام في سبيل أن يقوموا بالتسجيل دون أن يؤثر ذلك على وصول النساء للموارد. لا يمكن للسوريات والسوريين العمل بدون تصريح يتم تجديده سنوياً، والحصول عليه يعد أمراً صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلًا. إن المشهد القانوني المتغير باستمرار يجعل من الصعب على بعض المنظمات النسوية والنسائية العمل بفعالية واستدامة، مما يعرضها للخطر⁶.

وبالمجمل، يتضح أن المنظمات النسوية والنسائية بحاجة للتعامل مع سلطات متعددة، بعضها أكثر استبدادية من الآخر. تفرض هذه السلطات قيوداً معينة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتهكات التي تقوم بها هذه السلطات. في ظل القواعد والقوانين المختلفة يصعب على المنظمات إدارة عملياتها في مناطق عديدة للتواصل أو العمل مع بعضها البعض، بما في ذلك التضامن مع بعضها البعض. لذا فقد ثبت أنه من الصعب للغاية إنشاء فضاءات آمنة في ظل هذه الظروف، سواء على المستوى الفيزيائي أو النفسي.

ب. المجتمع والعقد الاجتماعي القائم على النوع الاجتماعي:

على الرغم من الفضاءات التي تم إنشاؤها للنساء لتحدي القيود المجتمعية، ما تزال العديد من النساء السوريات يعشن في مجتمعات خاضعة بشدة للسلطة الأبوية، تحد من مشاركتهن في صنع القرار أو الوصول إلى فرص وموارد متساوية وعادلة. يتم فرض ذلك من خلال وضع قيود على حركتهن وأماكن تواجدهن. نتيجة لذلك، توافقت المنظمات النسوية والنسائية على أن التغييرات في القوانين والتشريعات يجب أن تترافق مع تغيير مجتمعي. على سبيل المثال، في الأماكن التي توجد فيها تشريعات مؤيدة لحقوق المرأة (مثل مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا)، ثبت أن مثل هذا الإنفاذ المجتمعي يمثل تحدياً، كما جادلت مشاركة من الحسكة:

”تسود التقاليد والأعراف الاجتماعية في المجتمع وتقف حاجزاً ضد تعزيز بعض القوانين، كالقانون الذي يمنع الزواج المبكر“.

6- رولا أسد، محاولة لتنظيم حركة نسوية سورية: في الحرب والإقصاء وتوترات بين الأجيال؛ مقال في مجلة كحل (2020) <https://kohjournal.press/attempting-organize>

هذه الأعراف الاجتماعية تظهر بشكل أكبر في هياكل منظمات المجتمع المدني التي يقودها في الغالب رجال، ليسوا بالضرورة مؤهلين أو كفؤاً لشغل مناصب قيادية. إضافة إلى ذلك صرحت إحدى المنظمات النسوية في عفرين، بأن التسلسلات الهرمية في مثل هذه المنظمات تشكل تحدياً كبيراً للتعاون الفعال - خاصة عندما يكون فريق الإدارة مسؤولاً عن اتخاذ القرار ومع ذلك يفتقر إلى الاهتمام و/ أو مهارات التواصل الجيدة. كما استفاضت ممثلة منظمة أخرى حول دور البعد الجندي في جعل الأمور أكثر صعوبة، لأنه يمنع النساء من الوصول إلى أماكن صنع القرار. مشيرة إلى التمييز الذي واجهته أثناء تقديمها طلباً للعمل وكان رد المدير أن «حملها يمنعها من أداء وظيفتها». أكدت إحدى مناصرات المنظمات النسوية والنسائية بأن التحيز والتمييز القائم على الجنس والنوع الاجتماعي ما يزالان سائدين بسبب أشكال مختلفة للقصور القانوني والافتقار إلى تدابير لتنظيم المجتمع المدني وضمان تعميم العدالة الجندرية على جميع المستويات.

فيما يتعلق بفضاءات سوق العمل المتاحة للنساء، ومع أخذ خصوصية السياقات وديناميات النوع الاجتماعي، والاختلاف بين منطقة جغرافية وأخرى بعين الاعتبار، فقد توصلنا إلى أن جميع هذه السياقات تتسم بدرجة عالية من التمييز على أساس النوع الاجتماعي. شاركت إحدى المنظمات النسائية التي تصف نفسها بأنها إسلامية معنا تجربتها في مشروع غير ناجح يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة. إذ هدف المشروع إلى توليد دخل للنساء العاملات في مجال حفظ الأغذية، إلا أن قيام منظمة تتألف من النساء فقط بهذا المشروع شكل عائقاً أمامهن، إذ إن السوق مسيطر عليه إلى حد كبير من الرجال الذين يتمتعون بسلطة أكبر.

وقد أشارت إحدى المنظمات من الرقة إلى فضاءات العمل في الأسواق المبنية على الفصل الجندي، منوهة إلى أن بعض المجتمعات تظهر قبولاً أكبر لفضاءات العمل والأماكن المختلطة (أي التي لا تميّز أو تصنف قبول العمل بناء على الجنس أو النوع الاجتماعي). في مثل هذه المجتمعات، يمكن تسليط الضوء على الفرصة العظيمة للمنظمات النسوية والنسائية للاستثمار في مجالات عدّة كتعليم المرأة وعملها. تؤثر الأعراف والممارسات المجتمعية غير العادلة سلباً على وجود وعمل المنظمات النسوية والنسائية. وقد ظهرت بعض المنظمات النسوية والنسائية كرد فعل على التمييز المتأصل القائم على الجنس والنوع الاجتماعي والممارسات الاجتماعية غير العادلة الموروثة، والتي تفاقمت منذ ذلك الحين بسبب النزاع. بعبارة أخرى، عندما يتم التعامل مع النساء كمواطنات من الدرجة الثانية، يصبح التنظيم والتعبئة على مستوى القاعدة ضرورة ووسيلة أساسية، بل الوسيلة الوحيدة، للتغيير الاجتماعي.

ت. الفضاءات المختلف عليها داخلياً للمنظمات النسوية والنسائية:

هذه الفضاءات المغلقة والمختلف عليها هي أيضاً نتاج الديناميات الداخلية بين المنظمات النسوية والنسائية نفسها. وقد تم تسليط الضوء عليها في المشاورات، ويبدو أن المنظمات النسوية والنسائية في سوريا دخلت فترة مربكة من السعي والنضال لتشكيل حراكها. إن محدودية الفضاءات، والمعرفة والأدوات المستخدمة هي من أهم العوامل التي ستساهم في تأخير تكوين هذه الفضاءات. يضاف إلى ذلك، الانقسام الداخلي داخل المجموعات النسوية والجماعات النسائية.

ضمن هذه الاختلافات التي تعيشها هذه المنظمات نرى مواقف ومقاربات اجتماعية وسياسية مختلفة. فالانقسام ليس مباشراً أو واضحاً بأي حال من الأحوال، لكنه متعدد ومعقد، ويأخذ عدة أشكال. من بين أكثر المجموعات التي نرى بينها اختلافاً واضحاً هي المجموعات التالية: مؤيدة/ معارضة للنظام؛ ذات توجه علماني/ توجه ديني إسلامي؛ إثنية عربية/ كردية؛ التقسيم الجغرافي والاجتماعي (داخل البلد/ في الخارج، في المناطق الحضرية / الريفية، إلخ)؛ والفجوة بين الأجيال. وبسبب عدم قدرة هذه المجموعات على تجاوز الاختلافات، لأسباب ستوضح لاحقاً، يبدو أن بعض المنظمات النسوية والنسائية وقعت في فخ إنشاء فضاءات خاصة. وتظهر الانقسامات بشكل خاص عند التعامل مع قضايا حساسة أو قضايا مثيرة للجدل مثل الصحة الجنسية والإنجابية، أو الحق في تقرير المصير القومي (مثل القضية الكردية).

يبدو أن التوترات بين المنظمات النسوية والنسائية سببها عدم مرونة بعض من هذه المجموعات تجاه تعريف «النسوية»، والعدالة الجندرية والحلول المقترحة للتقدم في هذا المجال. هذا واضح بين بعض المنظمات النسوية والنسائية، العلمانية منها وتلك الأكثر محافظة. ففي الوقت الذي ترى فيه بعض المنظمات النسوية والنسائية العلمانية أن الدين هو مصدر لخضوع وتبعية المرأة، فإنه المنظمات النسوية والنسائية ذات الطبيعة الإسلامية ترى من جهة أخرى أن هذا الخضوع والتبعية يأتي من مزيج من العادات والتقاليد الثقافية، مع تأويلات وتفسيرات خاطئة للدين.

إن العقيدة الدينية بالنسبة للمنظمات النسوية والنسائية ذات الطبيعة الإسلامية، هي جزء من هويتهم. لذلك فإن النظر إلى النسويات الأخريات وهن يعملن على أخذ هذا "الحق" منهن (الحق في حرية المعتقد والممارسة الدينية) يمكن أن يقودهن إلى الابتعاد عن الحركة النسوية. من نقاط الخلاف الأخرى تصور البعض أن المطالب النسوية نخبوية وبعيدة عن الواقع. أعربت بعض المشاركات من مناطق مختلفة عن استيائهن من عمل بعض المنظمات النسائية القائمة لعدم تلبية الاحتياجات الفعلية للمرأة على أرض الواقع. كانت هذه المجموعات -في نظرهن- "بعيدة جداً عن النساء اللواتي من المفترض أنهن تعملن لأجلهن"⁷. على سبيل المثال، قدمت إحدى المنظمات من الحسكة ملاحظاتها على هذه التفاوتات على النحو الآتي:

"الفئة المستهدفة هي تقريباً بشكل دائم من النساء المتعلقات، في حين تهتمش وتهمل النساء الريفيات غير المتعلقات".

توجد تحديات داخلية كبيرة في مواجهة خلق فضاءات شاملة للمنظمات النسوية والنسائية. على سبيل المثال، تعتبر العدالة والحساسية الجندرية مفاهيم جديدة بالنسبة لبعض منظمات المجتمع المدني، ولم تكن هناك فضاءات كافية لمناقشة هذه الأمور.

في الوقت نفسه، لا تُعرّف جميع النساء عن أنفسهن بأنهن نسويات، وتم استخدام الكلمة العربية (نسوية) من قبل النسوة اللواتي تمت مناقشتهم، للإشارة إلى النسوية والأمور المرتبطة بالنساء، مع وجود عدد قليل من المشاركات اللواتي يميزن بشكل واضح بين المفهومين.

تحيط عوائق داخلية أخرى بأشكال التعبير وأساليب النشاط و"الموضوعات المثيرة للجدل" بما في ذلك موضوعات تعدد الزوجات والهويات الجندرية وقضايا التوجه الجنسي. يسلط هذا الضوء بشكل عام على عقبات كبيرة أمام إنشاء فضاءات شاملة؛ وبدون هذه الفضاءات هناك خطر وقوع انقسام بين هذه المنظمات النسوية والنسائية، الأمر الذي يضر بتطوير بدائل نسوية للوضع الراهن.

تقر بعض المشاركات والمشاركين بمثل هذا الخلاف بين النسوية والنسائية، وكيف يعيق ذلك التعاون اللازم للتعبئة القوية داخل الحركة. ومع ذلك، يعتبر آخرون وأخريات أن مثل هذه الخلافات أمر طبيعي ومتوقع بين المنظمات ذات الاهتمامات المختلفة. فمثلاً تقول إحدى المنظمات في اعزاز أن تركيزها على المشاركة السياسية للمرأة لا يتقاطع مع المنظمات الإغائية وأن هذا "لا علاقة له بالمنافسة ولا بالتنسيق، بل مجرد تركيز مختلف". مشاركة أخرى تتفق مع هذا التصريح، مضيفة أن هذه "اختلافات في الإحساس بالتنوع وليس التعارض"⁸.

بعض المشاركات يقدمن حلولاً، كما فعلت مشاركة من اعزاز:

"بالتأكيد، تختلف الأولويات بين المنظمات، ولكن ما يزال بإمكاننا العمل على الأولويات بطريقة تضمن أن تكمل النتائج بعضها. يمكننا العمل على زيادة التواصل فيما بيننا وزيادة الاجتماعات للتعرف على ما نقوم به ومن ثم البناء على ذلك".

الحل المقترح من قبل البعض هو قبول هذه الاختلافات بين النساء والنسويات على أنها صحية وطبيعية، وفتح فضاءات لمثل هذه الاختلافات في الواقع، وخلق مساحة للنقاش والجدل المفتوح بين النسويات والحركات النسائية المختلفة. إن تسهيل نشوء مثل هذا الفضاء بنجاح من شأنه أن يقوي ويعزز شرعية الخطاب النسوي في سوريا. بشكل عام، نوصي بفتح باب النقاش بين مختلف المنظمات النسوية والنسائية: حول ما إذا كانت هذه الاختلافات تشكل عقبات أم لا، وكذلك آثارها على المشاركة السياسية للمرأة. يمكن أن يكون السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان الفصل بين المشاركة السياسية للمرأة والجوانب الأخرى من حياتها (مثل الوصول إلى المساعدات الإنسانية) من قبل بعض المنظمات النسوية والنسائية، أو ما يمكن تسميته بعدم التيسير، قد يحد من فهم المشاركة السياسية الهادفة والإصلاح.

ث. مقارنة عامة: الحدود الدولية ونوع التمويل:

بعض العوامل العامة التي تؤثر على الفضاءات المتاحة للمنظمات النسوية والنسائية هي تلك المتعلقة بحرية الحركة والتحكم في الموارد. يظهر ذلك بوضوح على مستويين اثنين: بين المنظمات النسوية والنسائية في مختلف المناطق في سوريا، وبين داخل سوريا وخارجها. على الرغم من أن موضوع دراسة العلاقة بين تلك المنظمات داخل وخارج سوريا يقع خارج نطاق هذه الورقة البحثية، فإننا نعتقد أنه من المهم إجراء المزيد من البحث المفصل حولها. على سبيل المثال، أعربت المنظمات النسوية والنسائية في بعض المناطق عن شعورها بأن لديها مساحة سياسية أكبر وشبكات علاقات عابرة للحدود أكثر من غيرها من المنظمات النسوية والنسائية في مناطق أخرى. حيث يُعد تقييد الحركة بين المناطق وعبر الحدود إحدى القضايا الرئيسية التي أبرزتها بعض هذه المنظمات في المناطق المختلفة.

فيما يتعلق بالتمويل، فإن التمويل القائم على المشاريع لا يترك مساحة للمنظمات النسوية والنسائية لنقاش أهمية مشروع ما أو التوصل إلى اتفاق بشأن المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة به. وسوف نستفيض أكثر حول موضوع التمويل في قسم: أشكال السلطة المخفية.

2. الفضاءات المدعو لها

هذه الفضاءات القائمة على دعوة الأفراد للحضور- تشمل مشاركة الأفراد في الفضاءات العامة - وتكون قائمة حصراً على دعوات مع وضع قوانين ومحددات. تتم دعوة النساء إما من قبل المنظمات الوطنية أو المحلية، أو الحكومية و/ أو غير الحكومية إما لعملية مستمرة أو استشارة مرة واحدة.

تمت دعوة عدد من النساء والمنظمات التي شاركت في هذا البحث (بشكل خاص وغير حصري المتواجدين والمتواجدون في دمشق) ليكونوا عضوات في المجتمع المدني في اللجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة والتي تأسست في شهر أيلول/ سبتمبر 2019. شكلت النساء في هذه الحالة ما يقارب 30 % من ممثلي المجتمع المدني⁹. كان التركيز على العمل على حملات المناصرة والضغط بالتعاون مع اللجنة الدستورية. كما قالت إحدى المنظمات التابعة للجنة تثبيت الاستقرار التابعة للحكومة السورية المؤقتة المعارضة إنها تعمل منذ عام 2015 مع نساء من المجالس المحلية والمؤسسات العامة الأخرى في ريف حلب الشمالي والشرقي لإشراكهن في العملية السياسية.

على الرغم من نوافذ مشابهة على الساحة السياسية، إلا أن الفضاءات التي تُدعى إليها النساء تبقى محدودة ومقيدة، مع وجود تحديات كبيرة لا تزال تواجه مشاركة المرأة في العمليات السياسية، وبالإضافة إلى حقيقة أن التمثيل المناسب والتأثير الفعال على الأجندة السياسية لا يزال موضع تساؤل، فإن الشعور العام بين الناشطات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية هو أنه يتم استخدامهن بشكل رمزي. من المؤكد أن مساهمة المرأة محدودة ومُبخسة القيمة لأنها تُجبر مراراً على الابتعاد عن السياسة ومحددات السلام. كما أن رفض المؤسسات السياسية من جميع الأطراف لدعم المنظمات النسوية والنسائية يعيق مشاركتها على مستويات مختلفة في عملية صنع السلام.

3. الفضاءات المنشأة أو المطالب بإنشائها:

فضاء مُطالب به / يتم خلقه- يتضمن إنشاء فضاءات للتعبئة حول الهويات و/ أو الأهداف المشتركة. يتم إنشاء هذه الفضاءات من قبل أشخاص أقل قوة، وغالباً ما يخرجون كنتائج للمقاومة، حيث يتم استخدام الفضاءات المطالب بها/ التي يتم انشاؤها لتشكيل جدول أعمال أو أجندة.

ظهرت غالبية المنظمات النسوية والنسائية في سوريا بعد انتفاضة 2011، حيث وفرت الثورة مساحة للتنظيم العضوي والتنظيمات القاعدية¹⁰، مطلقة حركة نحو مشاركة مدنية أوسع. ومنذ ذلك الحين، استجابت المنظمات النسوية والنسائية للاحتياجات الإنسانية الجماعية على الأرض، بالإضافة إلى المشاركة على جميع مناحي الحياة السورية، من الحملات من أجل حقوق الإنسان إلى المشاركة في العمليات السياسية. إن هذه المنظمات كانت مدفوعة

9- <https://news.un.org/en/story/2019/11/1052051>

10- القاعدية: الحركات التي تنشأ من قاعدة المجتمع، حيث يقوم الأشخاص المشككين للحركة أو المنظمة بأفعال جماعية على المستوى المحلي من أجل إحداث التغيير المنشود

إلى حد كبير بالتضامن مع مواطناتهن من النساء، ومدفوعة من إدراكها بعدم وجود عدالة جندرية. ونتيجة لذلك، أنشأت بعض النساء فضاءات خاصة بهن، وغيّرت الصور النمطية للنوعين الاجتماعيين واكتسبن مزيداً من الاعتراف بأدوارهن الحيوية في المجتمع.

في المناطق الخاضعة لسلطة "قانونية"، تعمل بعض المنظمات النسوية والنسائية المسجلة على التشريعات والأطر القانونية. على الرغم من أن هذا يأتي في سياقين مختلفين تماماً، ففي دمشق مثلاً (التي يسيطر عليها النظام)، والحسكة (شمال شرق سوريا، الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا)، تعمل المنظمات النسوية والنسائية على تعزيز القوانين التي تحظر الزواج المبكر وتعدد الزوجات وحق المرأة في منح الجنسية. ومع ذلك، فمن غير الواضح مدى التغيير الممكن في ظل نظام استبدادي مثل النظام الموجود في دمشق. أما بالنسبة لمناطق أخرى مثل إدلب، فإن المنظمات النسوية والنسائية غير قادرة على العمل على هذه القضايا بسبب عيشها في حالة حرب نشطة، بالتالي ليست لديها سلطات واضحة متمكنة للجوء إليها في المقام الأول.

تعاونت بعض المنظمات النسوية والنسائية للاستفادة من الفضاءات السياسية والتشريعية لمواجهة القضايا المتعلقة بالمرأة. فمثلاً ذكرت منظمتان عاملتان في مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا أنهما تقومان بالتعاون من أجل معالجة قضية جرائم الشرف ضد المرأة، من خلال إطلاق دعوى قضائية ضد الجناة في المحاكم التابعة للإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا ومتابعة تطور هذه القضية.

كما تهتم بعض المنظمات النسوية والنسائية بتوسيع الفضاءات وبناء القدرات والتخصصات الداخلية. تقول إحدى المنتسبات إلى المنظمات النسوية والنسائية في الرقة:

”نحن نعمل على بناء قدرات المرأة، إذ لا توجد لدينا حالياً منظمات نسوية متخصصة في كل من الجندر والتمييز القائم عليه، كما أنه ليس لدى المنظمات في لوائها الداخلية وسياساتها الداخلية أو في عمليات التوظيف أي التزام بمراعاة الجندر، على الرغم من وجود نساء ذوات مؤهلات عالية“.

قامت بعض المنظمات بالتركيز على الأدوار التقليدية للمرأة وتقسيم العمل كمدخل لتمكين المرأة وتحريرها، بما يتجاوز قيمتها الاقتصادية بالإضافة إلى المطالبة بفضاء يضمن لها دوائر دعم نفسي واجتماعي.

أما في المناطق الأقل استقراراً، كتلك الواقعة تحت القصف، تركز المنظمات النسوية والنسائية على توفير الخدمات. فتركز المنظمات النسوية والنسائية غير المسجلة على إنتاج المعرفة والبناء عليها، بينما تتمتع المنظمات النسوية والنسائية المسجلة بمساحة أفضل لإقامة الفعاليات. قد يكون تنسيق الإجراءات والاستراتيجيات بشكل جماعي ومتكامل أمراً صعباً، إلا أنه يمكن أن يكون مثمراً بالفعل، إذا نظرنا إلى الموارد المتاحة لمختلف المنظمات النسوية والنسائية. ورغم كل التحديات، فإن هناك نساء في المجال العام يقمن بعمل رائع، ما يفتح الفرصة للمشاركة والضغط على المجتمع لقبول حضورهن ومشاركتهن في نهاية المطاف.

أخيراً، ذُكر أنه هناك فضاءات ناشئة للمنظمات النسوية والنسائية الموجهة للشريحة العمرية الشابة، مفتوحة خصيصاً للمبادرات الشابة. يمكن الاحتفاء بمثل هذه الفضاءات، لأنها غالباً ما تنطوي على استخدام منهج عمل تشاركي وتمتلك حساً مفعماً بالأمل.

2. أشكال القوة (السلطة):

تشير أشكال السلطة إلى مدى السلطة و مظهراتها، كما عرفتها جافيتا (2005)، على النحو التالي:

- أشكال مرئية: وتتمثل في مشاركة وهيمنة الأفراد في صنع القرار.
- أشكال مخفية: وتتمثل في الأصوات والآراء المعينة التي يتم إغفالها عن الجمهور، ولا تظهر في جداول الأعمال و/ أو عمليات صنع القرار.
- أشكال غير مرئية: وهي القوى التي تعمل على المستوى النفسي، وتصب في إحساس الفرد بذاته (بالدونية/ التفوق). مثل هذه الأشكال غير المرئية من القوى هي أيضاً أدوات يتم من خلالها تكريس الإقصاء وعدم المساواة والدفع لجعلها يبدوان ظاهرة عادية وبالتالي مقبولة.

1. الأشكال المرئية:

وتتضمن: مشاركة وهيمنة الأفراد في صناعة القرار.

أ. العمل كنساء والحركات الارتجاعية:

- التهديدات المباشرة لسلامة المرأة وأمنها:

أولاً، أشارت معظم المشاركات إلى أن التهديدات المباشرة للسلامة والأمن هي أحد الأشكال الشائعة للسلطة التي تمارس على الناشطات. سلطت إحدى المنظمات الضوء على تجربة تلقي العديد من النساء تهديدات لأنهن أردن استضافة مؤتمر في إحدى المناطق، ورداً على ذلك فقد عقدت النساء المؤتمر عبر الإنترنت لضمان سلامة وأمن الجميع. إن التمييز الواقع في مثل هذه التهديدات ضد النساء هو واقع معاش للكثيرات، وعامل مساهم رئيسي في إبطاء تطور الحراك. فمن الممكن جداً أن تتعرض العديد من الناشطات في المجال العام، سواء في الفضاء الافتراضي أو الحياة الواقعية، إلى الاعتداء اللفظي والجنسي أو حتى الاحتجاز، وغالباً ما يولد هذا خوفاً من وصمة العار والأذى لدى النساء الأخريات، مما يؤدي بهن إلى البقاء بعيدات عن العمل العام.

ثانياً، تسببت المخاوف الأمنية كذلك في توقف بعض المنظمات عن توثيق عملها. نتج عن ذلك أن يضع عمل وجهد النساء، مرة أخرى، من دون توثيق ويبقى غير مرئي. علاوة على ذلك، منعت المخاوف الأمنية بعض المنظمات النسوية والنسائية في دمشق من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة للتواصل والتشبيك مع المنظمات الأخرى، بسبب الخوف من الاعتقال أو أنواع أخرى من التهديدات. بالتالي، ينتهي الأمر بالعديد من المنظمات النسوية والنسائية إلى تفضيل العمل من خلف الكواليس كمؤسسات فردية لتقليل المخاطر والحد منها.

- المواقف والممارسات المبنية على الجندر المؤثرة على وجود النساء ومشاركتهن:

إن الممارسات والأعراف المجتمعية المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع بشكل عام، تُقوض باستمرار الجهود المبذولة للدفاع عن تمكين المرأة. لا يتم تشجيع العديد من النساء على الانضمام إلى برامج المنظمات النسوية والنسائية، وتمنع النساء من الدفاع عن حقوقهن. المواقف والعلاقات الاجتماعية المبنية على أساس جنسيتي تؤثر على الفضاءات الاجتماعية والسياسية المتاحة لكل من النساء الناشطات والنساء المستهدفات.

إحدى المنتميات للمنظمات النسوية والنسائية من اعزاز ضربت المثال الآتي:

”لا يوافق المجتمع في بعض الأحيان على تمكين المراهقات ويسبب لهن المشاكل. ففي حين أن بعض المجالس المحلية ليست مهتمة بتمكين المرأة وتفضل التركيز على أنشطة توفر الخدمات الأساسية، وقد تذهب بعض هذه المجالس إلى حد منع أنشطة التمكين، إلا أن هناك مجالس محلية أخرى كانت متحمسة وداعمة لعملنا“.

عموماً وفي معظم المناطق لا توجد تشريعات مراعية لاعتبارات الجندر ولا سياسات مؤسسية لتنظيم العمليات السياسية وعمليات المجتمع المدني وحماية المرأة وفضاء المنظمات النسوية والنسائية. وفقاً للمشاركات والمشاركين، ينتج عن هذا أن العمل من أجل حقوق المرأة والعدالة الجندرية سيأتي انطلاقاً من الفهم الشخصي للسلطات المحلية سواء كانت (دينية أو مجتمعية أو سياسية)، والتي يمكن أن تختلف من بلدة أو قرية إلى أخرى.

التحيز المبني على الجندر يؤثر كذلك على تمثيل المرأة ومشاركتها داخل المؤسسات المختلفة وينجم ذلك عن أثر هذا التمييز على عملية التوظيف والأجر المتساوي والترقية في العمل. على سبيل المثال، تحدثت إحدى الممثلات من الرقة عن التمييز الذي يستهدف النساء المتزوجات والحوامل، مشيرة إلى أن هناك توجهاً لدى العديد من منظمات المجتمع المدني لإنهاء عقود العمل للحوامل أو الإنجاب.

ب. العمل كنساء - المقاومة:

● إنتاج المعرفة: التاريخ الشفوي والمسكوت عنه

أكدت بعض المنظمات النسوية والنسائية أن هناك مساحة وقبولاً اليوم لبعض المفاهيم والأفكار المتعلقة بالنسوية وقضايا المرأة. في ضوء ذلك، توفر الأطر الإعلامية وأشكال إنتاج المعرفة فرصة لخلق وتعزيز إنتاج معرفي نسوي يركز على المرأة. وهذا بالفعل ما يتم العمل عليه، فإن تغطية قصص المرأة ومقالاتها ورواياتها الشخصية تحقق ذلك من خلال تمكين نشر تقارير شخصية في المجال العام.

كما ذكرت إحدى المنظمات:

”نحن مجرد نسويات يعتقدن أن الرهان على الوعي الاجتماعي هو عملية طويلة جداً [...] من الصعب علينا القيام بالأنشطة [بسبب عدم تسجيلنا في الدوائر الرسمية]؛ لذلك، فإننا نسعى لتفكيك الأنظمة والقوانين الحالية المتعلقة بالمرأة من خلال إنتاج المعرفة“.

وفقاً لبعض المشاركات، يقتصر إنتاج بعض المنظمات النسوية للمعرفة على عدد قليل من المفاهيم والمقاربات النسوية الأساسية، التي تنتمي بشكل أساسي إلى الموجة النسوية الثانية. هذه الآراء تعكس وجهات نظر نخبوية مناهضة للدين، ووجهات نظر نسوية علمانية، وطرق تعبير تميل إلى استبعاد النساء اللاتي يعتبرونهن مسلمات ملتزمات أو نسويات إسلاميات أو من اللاتي لديهن هويات جندرية غير ثنائية.

يتوفر عدد قليل جداً من الأبحاث أو الإحصائيات أو الدراسات المتعلقة بمنظور الجندر، إن وجدت، لدعم عمل المنظمات النسوية والنسائية. ويؤدي الافتقار إلى التحليل الجندري في كل من السياق (السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، النضالي والبيئي) في مواقع مختلفة إلى استبعاد تجارب النساء ومساهماتهن، ويمنع المنظمات النسوية والنسائية من الاستجابة المناسبة لاحتياجات النساء. وحتى في حال توفر المعلومات اللازمة، فإن قدرة الناشطات على الوصول لهذه المعلومات محدودة بسبب حقيقة أن معظم دراسات الجندر والنوع الاجتماعي غير متوفرة باللغة العربية.

ومع ذلك، يمكن وصف بعض ممارسات الإنتاج المعرفي والتثقيفي بأنها ذات توجه عام أكثر من كونها ممارسات شاملة أو ذات وجوه متعددة (أو تتناول القضايا من كافة جوانبها) لكافة القطاعات. فيمكن أن يتم التركيز مثلاً على موضوع ينال اهتمام الجهات المانحة مثل العنف الجنسي والجندري، بينما يتم الابتعاد عن مناقشة أو فحص قضايا مهمة أخرى.

وبناء عليه، فقد اتفقت بعض المنظمات النسوية والنسائية على أن إنتاج المعرفة جزء لا يتجزأ من عمل هذه المنظمات وتأريخه. يتضح ذلك من خلال ما قالته إحدى المشاركات:

”لا ينبغي على هذه الدراسات أن توثق أو تراقب الوضع الحالي فقط، بل عليها أن تقدم كذلك دراسات تحليلية ومقارنة“.

كان الاقتراح من قبل عدد من المستطلعة آراؤهن، هو أنه يتم تحسين جوانب إنتاج المعرفة من خلال سد الثغرات الآتية: الافتقار إلى المقاربات التحليلية؛ نقص المعرفة القائمة على المقارنة مع سياقات أخرى حول العالم؛ مسألة المصطلحات واللغة (بالنظر إلى أن المفاهيم في هذا المجال تقتصر على الأوساط الأكاديمية ولا يستفيد منها سوى من يمكنهم الوصول إليها)؛ بالإضافة إلى ذلك رأى كل من المستطلعة آراؤهم وآراؤهن أن ضعف مهارات اللغات الأجنبية يؤدي إلى اتساع الفجوة المعرفية لينقسموا بين: أولئك الذين واللواتي يتحدثون ويتحدثن لغات أوروبية وأولئك الذين واللواتي لا يتحدثونها أو يتحدثونها.

ت. العمل التعاوني والتشاركي: أولوية، تحدُّ وفرصة:

اتفقت جميع المنظمات النسوية والنسائية المشاركة في هذه الورقة على الحاجة الملحة لتطوير خطوات عملية للتعاون الفعال وبناء الحراك. وبالفعل، اتخذت ستة من المنظمات النسوية والنسائية مبادرة للقيام بذلك. كما تم تقديم اقتراحات لتعزيز مثل هذه المبادرات التعاونية بين المنظمات النسوية والنسائية داخل وخارج سوريا. واقترحت إحدى المنظمات كتابة تقرير نصف سنوي أو سنوي يوثق عمل المنظمات في سوريا. واعترافاً منها بالحاجة للتعاون، أقرت المنظمات المشاركة بالحاجة لخطة شاملة للبرامج التكاملية. ومع ذلك، أثار مشاركون آخر أيضاً مسألة الفعالية طويلة الأمد لهذه المساعي في غياب مؤسسة جامعة. مثل هذه المؤسسة كان بالإمكان أن تمكّن من تمثيل وتعبئة النساء حول الهويات أو الأهداف المشتركة.

وعن هذا الموضوع قدمت إحدى المشاركات من اعزاز هذا الرأي:

”نحن نهدف إلى أن نكون مجلساً لجميع المجموعات النسائية. ودافعنا وراء ذلك هو رغبتنا في أن نكون منظمات. نحن نتبنى التنوع على مستوى كل من التنظيم والإدارة وعلى مستوى المجموعة المستهدفة كذلك.“

من جهة أخرى سلطت بعض المنظمات في سراقب الضوء على قدرة محاولات العمل الجماعي أن تشكل تحدياتها الخاصة. وقد ناقشت الموضوع إحدى المشاركات ممن عشن تجربة غير ناجحة لتبادل الخدمات مع منظمة أخرى. إذ وصلوا إلى نتيجة مفادها أن التنسيق من خلال بناء نظام إحالة أفضل منه من خلال بناء برامج مشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، سلطت بعض المشاركات والمشاركين الضوء على قضية المحسوبية (الواسطة) والعلاقات الشخصية والفساد في عمليات صنع القرار. أثارت إحداهن النقاش حول المنافسة التي تمثل تحدياً كبيراً بين (المنظمات النسوية والنسائية) فيما بينها ووجوب التغلب عليه. فيما اقترحت أخرى:

”نحن بحاجة إلى التنسيق والتواصل بين مختلف المراكز والمنظمات، وبناء جسور للتواصل فيما بيننا، بدلاً من وجود ناشطات /ناشطين يعملون بشكل منفصل ولمركزهم الخاص فقط“. وأضافت: إن الأمر متعلق ب”تبادل الخبرات والأفكار (المعرفة)“. كما أكدت إحدى عضوات المنظمات النسوية والنسائية أنه ”على الرغم من بعض التحديات المتعلقة بالتنسيق، فإن العمل مع مجموعات أخرى ساعد في الوصول إلى جمهور أوسع“.

بشكل عام تعتبر المنظمات النسوية والنسائية التنسيق فيما بينها أولوية وتحد وفرصة في آن معاً. يتناول القسم التالي التحديات الرئيسية التي تواجه جميع المنظمات النسوية والنسائية داخل البلاد، والتي تهدد وجودها وتجعل جهودها غير مستدامة وتقف في طريق بناء حراك فعلي وعمل جماعي. ويجدر بالذكر أن تحديات مثل هذه هي أيضاً ما يلهم المنظمات النسوية والنسائية على المثابرة.

حتى الآن فإن طرق التواصل والتشبيك المتبعة من قبل المنظمات المحلية تعتمد على العلاقات الشخصية غير الرسمية عوضاً عن العلاقات القائمة على التواصل المؤسساتية البناءة، كما أن بعضها يتواصل من خلال البيانات التي تتم مشاركتها مع الجهات المانحة.

أبدت إحدى المشاركات من دمشق الملاحظة الآتية:

”التشبيك بين المنظمات والمبادرات الأخرى يهم الجميع لأن العمل المجتمعي النسوي السوري انتشر على نطاق واسع بعد العام 2011، لكن منذ ذلك الحين تحول بطريقة ما إلى أعمال خيرية تقوده أولويات الجهات المانحة. نحن لا نعتد على التواجد الدائم للمنظمات الدولية ومشاريعها وبرامجها. من جهة أخرى، فإن الأفراد سيكونون عرضة لخطر مواجهة التحديات. لذلك نحتاج إلى تحديد أولئك الذين يهتمون بكتاباتها ودراساتها وما هي الأسباب التي تقف وراء هذا الاهتمام. نحن جاهزات، لكن الأمر متروك للأطراف الأخرى لتقرير مدى علاقتها بالموضوعات التي نركز عليها“.

تضمنت الاقتراحات تنظيم جلسات مناقشة جماعية واجتماعات تتضمن (6 - 8 أشخاص كحد أقصى) والعمل الجماعي في سبيل هدف واحد. يمكن أن تؤدي مثل هذه الاجتماعات وورش العمل إلى تأسيس مجموعات نسائية جديدة. وعن هذا أشارت إحدى المنظمات في اعزاز أن هذا يحدث بالفعل:

”قريباً سيكون هناك اجتماع بين عدد من المنظمات للتخطيط لأنشطة 2020، يمكننا العمل بشكل جماعي للوصول إلى المواقع والأماكن التي لم نعمل فيها من قبل، ولخلق وعي مجتمعي أوسع“.

2. الأشكال المخفية:

القوة المخفية: هي أصوات وآراء معينة يتم إغفالها عن الجمهور، ولا تظهر في جداول الأعمال و/ أو عمليات صنع القرار.

أ. الجهات الممولة الدولية:

لسوء الحظ، ما تزال إمكانية إدارة منظمة مستدامة ومكتفية ذاتياً بعيدة المنال لجميع المنظمات النسوية والنسائية. عوضاً عن ذلك، هناك اعتماد على التمويل، وهو أمر ملازم للمجتمع المدني في سوريا - بسبب سياق الاحتياجات الماسة والتضخم وندرة الموارد. هذا التمويل ينطوي على مزايا وعيوب كبيرة، إذ تمتلك الجهات الممولة تأثيراً كبيراً على الحركة النسوية والحركة النسائية، بما في ذلك طبيعة وتوقيت وأساليب العمل الجماعي. فيما يلي أبرز التحديات المتعلقة بالتمويل التي أثارها المنظمات المشاركة.

فيما يتعلق بكل قضية تم تسليط الضوء عليها، هناك أيضاً فرص لاتخاذ إجراءات استراتيجية مجدية من قبل الجهات المانحة الدولية والمؤسسات الممولة، لتعزيز الحركة النسوية والحركة النسائية في سوريا.

● فرض شكل المنظمات على التجمعات النسوية والنسائية¹¹:

العديد من التجمعات النسوية والجماعات النسائية غير مسجلة، ولا تمتلك (هي أو موظفوها وموظفاتها) حسابات مصرفية - وهي من الأساسيات المطلوبة لتلقي أي دعم مادي. وفي حين أن الحاجة لمثل هذا العمل التنظيمي والهيكلية قد تكون لازمة، إلا أن عملية الحصول على الأموال بالنسبة للعديد من الجماعات النسوية الصغيرة والجماعات النسائية هي عملية متعذرة. علاوة على ذلك، فإن استيفاء المعايير اللازمة لتلقي الدعم غالباً ما يستهلك طاقة كبيرة من المنظمات النسوية والنسائية، ويحولها عن تركيزها وصرعاتها الرئيسية.

وبهذا المعنى، يُنظر إلى تحويل المبادرات إلى منظمات غير حكومية على أنها محاولة لتجريد الحركة النسائية من قيمها وأهدافها الأساسية، من خلال إنشاء هيكل غير قادرة على استيعاب تعقيدات متطلبات معينة. باختصار، الحركة النسوية والحركة النسائية مضطرة للتركيز على البنى البيروقراطية بدلا من قيمها وأهدافها. علاوة على ذلك، تسهل العملية على بعض الأشخاص السيطرة بشكل أكبر على الفضاءات والموارد المتاحة، مما يؤدي إلى إنشاء تسلسلات هرمية داخل الحركة. غالباً ما يتجلى ذلك من خلال الوصول إلى الفرص والمشاركة في المؤتمرات ومحادثات السلام وورش العمل التدريبية. ومع ذلك، هناك مستوى خاص من الإفساد المؤسساتي والحلقة المفرغة من خلال «اعتماد النماذج الجاهزة المبرمجة مسبقاً» والتي تفقد الموظفين والموظفات والمتطوعين المهتمين والمتطوعات شعورهم بالانتماء، ليفقدوا في النهاية اهتمامهم بالاستثمار في المؤسسة.

● الأجدات المعدة مسبقاً، وطبيعة التمويل والمعايير المرتبطة به: المنظمات النسوية والنسائية

تشكل الأجدات المعدة مسبقاً، والتي تفرضها الجهات المانحة، تحدياً حقيقياً. تم توضيح ذلك من خلال إحدى المستطلعة آراءهن والتي وصفت بعض هذه الأجدات التي طرحتها الجهات الفاعلة الدولية بأنها غير مناسبة للسياق الاجتماعي أو الثقافي ولا للاحتياجات على أرض الواقع. عبرت المنظمات

11- لمزيد من المعلومات حول تنظيم المنظمات النسوية والنسائية، يرجى الرجوع إلى "العدالة الجندرية بين الجنسين وإنتاج المعرفة النسوية في سوريا" علي.ز. (2019). الصادر في باريس عن النساء الآن من أجل التنمية.

النسوية والنسائية المحلية عن إحباطها من هذا التحدي، كما يوضح هذا المثال الذي قدمته إحدى المشاركات من دمشق: "لدينا جهات مانحة من الأمم المتحدة غير محلية أو على دراية بهذه المنطقة، والخطط المسبقة التي تأتي بها لم تتغير أو تتكيف بطرق تناسب كل منطقة. على سبيل المثال تختلف الاحتياجات السورية عن تلك التي في إفريقيا".

التحدي الثاني يتعلق بالتمويل غير المرن. يشمل ذلك عدم وجود أموال كافية لتغطية التكاليف الإدارية (الدعم الأساسي)، والتكاليف غير المرتبطة بالمشاريع، و/ أو التكاليف المتعلقة بسياسات الموارد البشرية التي تراعي احساسية الجندرية، مثل التأمين الصحي ومزايا الضمان الاجتماعي وإجازات الأمومة. كما أبدت إحدى المشاركات في غازي عنتاب الملاحظة الآتية: "لا نعرف كيف ندفع أجرة المكتب للشهر القادم [...] نخسر موظفاتنا لأننا غير قادرات على دفع الرواتب أو حتى سداد نفقات النقل." وهذه الأخيرة ذات أهمية خاصة بسبب المخاوف المالية والأمنية التي أعربت عنها المشاركات.

التحدي الثالث هو أن التمويلات الصغيرة وغير المنتظمة أو المستدامة تؤثر على فعالية المشاريع وتهدد نهج "عدم الإضرار" - لا سيما بالنظر إلى جانب الحماية في برامج تمكين المرأة. يجب معالجة خطط التنفيذ قصيرة المدى في غياب الأدوات التي تتيح الحفاظ على الموارد البشرية أو تحسين أوضاعها. توضح إحدى المشاركات من اعزاز:

"يأتي الدعم المادي على شكل قطرات - صغيرة جداً - هذا في حال أخذناه. فيما نطمح إلى الاستدامة. تستمر الورش التدريبية على مدى ثلاثة أشهر، لكننا نقوم بضغط المدة الزمنية خوفاً من انتهاء الدعم. لدينا الحق في الشعور بالأمان والحصول على الدعم المادي والوقت الكافي. غياب ذلك سيحد من خططنا وقدراتنا".

التحدي الرابع هو أن الجهات المانحة لا تميل إلى دعم المنظمات ذات الطابع الديني أو العمل معها، ما لم يكن لدى الجهة المانحة أجندة دينية. على سبيل المثال، تم رفض دعم إحدى المستجيبات لأن مركزهن جزء من مسجد أو دار للإفتاء. وفي الحالات التي يكون فيها لكل من الجهات المانحة والمنظمات أجندة دينية، يمكن بناء الشراكات وتوفير الأموال. بالطبع يعتمد هذا على السياق: فبينما الحال كذلك في غازي عنتاب، فإن مثل هذه القيود غير موجودة في أنطاكية. في النهاية أعربت بعض المنظمات النسائية المسلمة عن إحباطها من أنها تركت ليقصر حصولها على الدعم المادي ذي المنشأ الديني، متمنية أن تحصل على نوع آخر من الدعم. والعكس صحيح، إذ يذهب التمويل الديني حصرياً تقريباً إلى المنظمات الدينية.

التحدي الخامس يتعلق بخلل عام داخل الجهات المانحة فيما يرتبط بالمنح والمعايير. ذكرت إحدى الممثلات عن منظمة في عفرين، أن معايير التمويل غير الواضحة تؤدي إلى عدم دقة خطط المشاريع، مما يؤدي إلى فشلها في خدمة العديد من الحالات. وتوافق ممثلة عن منظمة أخرى في دمشق، مدعية أن المشكلة تكمن في التصميم والآلية التي يتم من خلالها التواصل وتبادل الأفكار مع الطرف المناسب/ الجهة المانحة.

"لا ينبغي أن نعمل فقط على المراقبة ولكن يجب على المنظمات النسوية والنسائية تقديم نهج جديد، والعمل ليس فقط على التشبيك، بل على البناء أيضاً".

أثيرت نقطة أخرى وهي: كيف يمكن أن تتأثر أموال الجهات المانحة بنزع تسييس المنظمات (تقليل الفعالية الذاتية) وأن يكون ذلك شرطاً مسبقاً لتقديم الأموال. كما ذكرت نفس المنظمة في دمشق:

"الجهات الفاعلة الدولية تريد موظفات وموظفين وليس أشخاصاً لهم قضية وممثلين وممثلات لهذه القضية".

أخيراً، إيجاد أرضية مشتركة بين الجهات المحلية الفاعلة فيما بينها من جهة، والجهات العالمية والمحلية من جهة أخرى. متابعة التنسيق بهدف البناء على نتائج عمل كل من هذه المكونات فيما بينها هو أمر في غاية الأهمية. في العمق، قد يسهل نموذج دائري للشراكة عمليات التعلم والمساعدة المتبادلة.

● التنسيق

وفقاً للمشاركين والمشاركات، فإن التحدي الذي تمثله الجهات المانحة الدولية يتجسد في التنسيق غير الفعال على المستوى المحلي. والمؤكد، كما ذكر المستطلعة آراؤهم وأراؤهم، أنه غالباً ما ترفض المنظمات غير الحكومية الدولية التعاون مع المنظمات غير المسجلة، مما يقلص الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية. علاوة على ذلك، يرى المشاركون والمشاركات أن وكالات الأمم المتحدة لا تسمح لأكثر من منظمة محلية واحدة بالعمل في نفس المنطقة، في حين أن عمل مجموعة من المنظمات في منطقة واحدة قد يكون محاولة لتنظيم جهود المجتمع المدني المحلي فيما بينه من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من المجالات. إلا أنه قد يكون لذلك أثر سلبي من جهة أخرى، يتمثل في عزل المنظمات المحلية مع تركيز أكبر لقوة الجهات الفاعلة الدولية. التحدي الآخر الذي يواجه التنسيق هو مثال سوء توزيع التمويل، إذ تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية منحاً صغيرة لمنظمات مختلفة على مشاريع متماثلة، وأحياناً في نفس المناطق/المواقع الجغرافية. وهذا ينطوي على نقص في التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية نفسها و/أو بين المنظمات النسوية والنسائية المحلية ويمكن أن يخلق منافسة غير صحية فيما بينها.

بشكل عام، يمكن وصف العلاقة بين المنظمات النسوية والنسائية من جهة والجهات المانحة لها من جهة أخرى بأنها غير متكافئة؛ فالجهات الدولية الفاعلة لها تأثير أكبر على الجهات المحلية الفاعلة، مما يقلص المساحة أمام الجهات الفاعلة المحلية لتقديم رؤيتها، أو تنفيذها للعمل الجماعي بالطريقة التي تفضلها¹².

ب. الخيار المشترك بين الأجندة النسوية وحقوق المرأة:

كما ذكرنا، تعمل المنظمات النسوية والنسائية في واقع مضطرب بشكل لا يصدق، يؤثر على صنع قرارها وعملها كمؤسسات بشكل كبير. تشمل العوامل التي يجب أن تتعامل معها هذه المنظمات: قربها من ساحة المعركة، النزوح الجماعي و/أو الحصار، طبيعة سيطرة النظام، إمكانية الوصول إلى الموارد. وفي ظل هذا الضغط من أجل الوصول إلى الموارد والأمن والاستقرار، ركزت جميع المنظمات المشاركة على الاستجابة للمساائل السياسية والعسكرية والإنسانية على الأرض، بالتالي أجلت هذه المنظمات أي محاولة لتطوير استراتيجيات طويلة الأمد.

وليس مستغرباً أن بعض أجزاء المجتمع المدني قد تركب موجة حقوق المرأة والنسوية لتلبية معايير تمويل معينة. والدليل على ذلك هو التناقض الملحوظ بين عدد برامج تمكين المرأة وتمثيلها المنخفض للغاية في منظمات المجتمع المدني السورية¹³. لقد سلطت المنظمات النسوية والنسائية الضوء على ذلك باعتباره تحدياً مشتركاً لعملها من أجل التنسيق نحو بناء الحركة النسوية والحركة النسائية. قالت إحدى المشاركات في غازي عنتاب:

”بعض المنظمات لديها نساء في هيكلها، أو تدعي شراكات مع مبادرات نسائية، لأن الجهات المانحة تطالب بالتوازن الجندي كشرط مسبق للتمويل. عادة ما يكون هذا النوع من تمثيل المرأة ووجودها فارغاً وغير فعال ومثله الشراكات مع هذه المنظمات“.

وبحسب المشاركات، هناك بعض المنظمات التي تقدم خدماتها الإغاثية بشرط مشاركة المرأة في جلسات التوعية. في هذه الحالات، يجادلون بأن النساء غير قادرات على متابعة فرص العمل، إذ يتعين عليهن قضاء بعض الوقت في حضور هذه الجلسات.

أخيراً، إحدى المستجيبات من منظمة نسائية إسلامية سلطت الضوء على كيفية توقف منظمة أخرى ذات أجندة إسلامية في أنطاكية/تركيا عن دعم المستفيدات من النساء اللائي حضرن الفعاليات التي نظمتها منظمات أخرى، أو اللواتي لا يتناسب لباسهن مع معايير تلك المنظمة.

3. الأشكال غير المرئية:

أشكال السلطة غير المرئية: وهي السلطة التي تعمل على المستوى النفسي، وتصب في إحساس الفرد بذاته (بالدونية/التفوق). مثل هذه الأشكال غير المرئية من السلطات هي أيضاً أدوات يتم من خلالها تكريس الإقصاء وعدم المساواة والدفع لجعلهما يبدوان ظاهرة عادية وبالتالي مقبولة.

12- ز. الزعبي (2017) واقع وتحدي منظمات المجتمع المدني السوري - بحث يستند إلى نتائج تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني السوري. برلين: مواطنون من أجل سوريا (CFS).

أ. التضامن:

بالنظر إلى السنوات التسع الماضية من العنف (ضد المدنيات والمدنيين، البنية التحتية ونشطاء وجماعات المجتمع المدني)، فإن المنظمات النسوية والنسائية مستفدة الموارد المالية والبشرية حالياً. إذ إنها ما تزال عالقة في دائرة محاولات التأقلم والاستمرار في ظل هذه الظروف. وكما أوضحنا، فالنساء رغم ذلك مصرات على الفعل الاستباقي وبناء أدوات فعالة لتمكين التغيير المستدام. بعبارة أخرى، هنّ مثابرات على العمل.

المثابرة هي خاصية مهمة برزت عند جميع المشاركات. بالنسبة للعديد من النساء فإن عليهن المثابرة لأنه ليس لديهن مكان آخر يذهبن إليه، وسيكنّ عرضة لعواقب أي انهيار أو اضطراب في النسيج الاجتماعي إذا لم يفعلن ذلك. تعمل كثيرات من خلال التركيز على العمل مع الأطفال، كوسيلة للسير إلى الأمام والسعي من أجل مجتمع أفضل في المستقبل. كما أن المثابرة يمكن أن تفسر كذلك سبب قيام بعض المنظمات بمزيد من العمل للوصول إلى نساء أخريات، ويتضح ذلك من خلال ما قدمته إحدى المشاركات من اعزاز:

”فنحن نذهب إلى النساء اللواتي تمنعهن الظروف من القدوم إلى مراكزنا. ليس المهم إن كنا نحن من نذهب إليهن أم أنهن يأتين إلينا، فالهدف هو الاستماع إليهن والتفكير معاً في مشاكلهن“.

التحدي الأكبر أمام المثابرة والتقدم يتعلق بالحالة الأمنية. أشار عدد كبير من المنظمات النسوية والنسائية في مناطق مختلفة إلى أن الانفجارات والحرب قد تتسبب في تعطيل عملها بشكل مؤقت. كما أشارت إحدى المشاركات من اعزاز قائلة:

”هناك انفجارات في بعض المناطق. الانفجار يحدث في يوم واحد وبالتالي يؤخر عملنا ليوم واحد. ولذلك فهي مسألة تأخير وليست إيقافاً دائماً عن العمل“.

التهديد الثاني لعمل المرأة هو التنمر الإلكتروني والمضايقات. على الرغم من أن العديد من النساء ذكرن أنهن مررن بتجارب مشابهة، إلا أن ذلك لا يمنعهن من البقاء مكربات في سبيل قضيتهن وكفاحهن.

التمكين (من خلال تبادل المعرفة وتطوير المهارات والأدوات) والشراكة من أجل العمل الجمعي/الجماعي

في مواجهة مثل هذه التحديات، توفر مشاركة النساء المؤهلات في الحياة العامة أو العمليات السياسية نموذجاً إيجابياً للشابات والفتيات، مما يلهم ويخلق مساحة للأمل بسوريا أكثر مساواة وعدالة. تشمل الأمور الأخرى التي يجب الإقرار بها تزايد المبادرات النسوية والنسائية والدوائر الصغيرة الداعمة لها، التي تعتبر مشجعة وحاسمة في توفير التوجيه والدعم الداخلي بين المنظمات النسوية والنسائية.

علاوة على ذلك، فإن صلابه هذه المنظمات تأتي من أنها تقودها النساء وتعمل على قضايا المرأة. قالت إحدى المشاركات من اعزاز إنه على الرغم من مواجهة مشاكل كبيرة في المنظمات النسوية والنسائية، فإن: ”مواردنا في الطاقة التي تمتلكها وروح التطوع“ في الواقع، عندما لا يتوفر التمويل، تظهر هذه الروح لدى الجماعات النسوية والنسائية المحلية، إذ يستخدمن قدرتهن الخاصة لتعزيز قوة العاملات معاً وتنفيذ المشاريع التي لا تحتاج إلى تمويل. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت بعض المنظمات النسوية والنسائية قاعدة صلبة من النساء المؤهلات اللواتي يستخدمن مهارتهن ومعارفهن لتغيير ديناميكيات مشاركة النوعين الاجتماعيين. كما أوضح أحد المشاركين قائلاً:

”نتعاون مع اللجان النسائية في تلك المناطق (مناطق العمليات) وليس فقط المستفيدات (النساء اللواتي تلقين تدريباتنا). لقد أصبحن شريكات لنا بالفعل، ففي عام 2019، استندت المبادرات المقدمة إلى اقتراحاتهن وبدعم منا من خلال تقديم المشاورات والدعم اللوجستي والقانوني“.

عندما تضيق الأجهزة الأمنية على فضاءات النساء، تجتمع المنظمات النسوية والنسائية معاً لتدعم الواحدة منها الأخرى، مقدمات نموذجاً عن التضامن النسوي. مثال هذا التضامن يأتي من معرة النعمان، فعندما فقدت إحدى المنظمات تمويلها، استطاعت أن تمارس نشاطاتها في مراكز منظمة أخرى. وقد سمح تقاسم الموارد لهاتين المنظميتين بمواصلة أنشطتهما، وتوسيع نطاق خدماتهما لتصل إلى المزيد من النساء. هذا المثال هو واحد من عديد الأمثلة التي يمكن تقديمها. إن النضال المستمر من أجل تنسيق واسع النطاق وفعال بين المنظمات عليه ألا ينسينا الجهود الجلية والواضحة المبذولة لتحقيق التكافل على مستوى أصغر.

ب. التنوع والإقصاء:

لا توجد حركة نسوية جامعة تشمل جميع التوجهات، ومتحدة بشكل كامل حول مبادئ مشتركة، أو تدرك مختلف المستويات للتمييز المؤسسي. وجهات نظر ومواقفها الاجتماعية والسياسية تختلف وتتعدد بقدر تعدد النساء. ومع ذلك، فإن الأمل هو في النظر إلى الاختلاف على أنه مصدر للقوة. وقد تم إثبات أن المنظمات النسوية والنسائية تبذل جهوداً ملحوظة لضمان تمثيل متنوع. أظهرت العديد من المشاركات والمشاركين إمكانية الاتحاد من خلال تسليط الضوء على المبادرات، التي تديرها غالباً متطوعات، والتي تتبنى مثل هذه الرؤية الشاملة.

عموماً تعتقد المشاركات أن هناك تنوعاً كبيراً في عضوية المنتسبات للمنظمات النسوية والنسائية. وترى النسويات من داخل هذه المنظمات في ذلك أنه يمثل فعلاً مدروساً لتحقيق الاندماج، كما أنه يمثل انعكاساً طبيعياً للمجتمع. مع ذلك، ورغم الحماس العام للعدالة الشاملة، فإن مبادرات المرأة ليست محصنة ضد التمييز غير المقصود. لذلك فإن السؤال: حول ما يؤهل مجموعة متنوعة، هو سؤال مرتبط بالعمق في فهم أشكال وأنواع التهميش والامتيازات المتشكلة في سياق الصراع. يعتبر هذا النقاش محورياً في معالجة التمييز غير المقصود داخل المجموعات النسوية والنسائية.

أما بالنسبة للإقصاء، فيمكن أن يطال المنظمات النسوية والنسائية التي توضع في قوالب نمطية واتهامات زائفة من قبل الآخرين، بما يتضمن المنظمات النسوية والنسائية الأخرى بين بعضها البعض. في الحقيقة، بعض المنظمات النسوية والنسائية التي تدعم الثورة تضع شكوكاً حول عمل المنظمات النسوية والنسائية في المناطق التي يسيطر عليها النظام وتعتقد أنها تقوم بدعم نظام الأسد، في حين أن بعض المنظمات النسوية والنسائية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام تتهم بقية المنظمات بالحصول على تمويل من المنظمات الدولية غير الحكومية والحكومات الأجنبية، وبالتالي فإنها تمتثل "للأجندات الأجنبية".

3. مستويات القوة:

تشمل مستويات القوة أربع فئات تدل على كيفية تشكل فضاءات المشاركة ومن يشكلها:

- مستوى عالمي - المواقع الرسمية وغير الرسمية لصنع القرار خارج الدولة.
- مستوى وطني - أشكال وهيكل السلطة التي توجد داخل الدولة وعادة ما تكون مرتبطة بها. تشمل الأمثلة المؤسسات الحكومية والأحزاب والائتلافات السياسية.
- مستوى محلي - الحكومات والمجالس والجمعيات المحلية دون الوطنية.
- مستوى أسري - المستوى الجزئي، الذي قد يكون خارج الحيز العام، لكنه يساعد في تشكيل ما يحدث داخله.

أ. المستوى العالمي:

المستوى العالمي - المواقع الرسمية وغير الرسمية لصنع القرار خارج الدولة.

تشارك المرأة السورية عبر طيف واسع من العمل في مجال السياسة والسلام. ومع ذلك، هناك قلق من الافتقار إلى وجود اتصالات مع الجهات الفاعلة الدولية و/ أو الوصول إلى المنصات الدولية. وفي هذه الدراسة، أفاد عدد قليل من المشاركين والمشاركات بوجود مثل هذه الروابط والعلاقات.

من الأمثلة على ذلك الحركة السياسية النسوية السورية التي تم تشكيلها من أجل بناء مثل هذا النوع من الروابط، وتعمل فقط على المشاركة السياسية الهادفة للمرأة، والتي تهدف إلى أن تصل هذه المشاركة السياسية إلى نسبة 30% على الأقل. تهدف حملات الحركة السياسية النسوية السورية إلى العمل مع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية على حد سواء، لتنتج أوراق عمل سياسية حول الدساتير وعودة المهجرين والمهجرات وإعادة الإعمار.

هناك طريقة غير رسمية أخرى للعمل ذكرتها بعض المشاركات والمشاركين، وهي الانضمام إلى جهود المناصرة لتقديم قضايا الاختفاء القسري إلى المجتمع الدولي كما هو الحال مع مبادرة "العائلات من أجل الحرية".

ب. المستوى الوطني:

تتمثل السلطة على المستوى الوطني بأشكال وهيكل السلطة التي توجد داخل الدولة الوطنية، وعادة ما تكون مرتبطة بها. تشمل الأمثلة المؤسسات الحكومية والأحزاب والائتلافات السياسية.

على المستوى الوطني، تلعب المنظمات النسوية والنسائية دوراً حاسماً في تلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات في المجتمع السوري اليوم، مع جميع المنظمات النسوية والنسائية، على أحد المستويات، لزيادة الوعي أو تقديم خدمة تتعلق بحقوق المرأة وقضاياها. يشمل ذلك عموماً العمل على حماية المرأة، وزيادة الوعي في (الجوانب القانونية، والصحة، والممارسات الاجتماعية الضارة، والقضاء على التطرف)، وبناء القدرات، والتمكين الاقتصادي، والإغاثة والمساعدة، وإنتاج المعرفة، والإعاقات، ودمج النازحات والنازحين داخلياً، وبناء السلام والدعم النفسي والاجتماعي.

وقد تبين أن مجال الاهتمام المختار للمنظمات النسوية والنسائية يتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك الواقع على الأرض، ومدى قرب المجموعة من المؤسسات الحكومية، والاعتبارات الأمنية، والموارد المالية والبشرية، والقدرة على الوصول على نطاق أوسع. في دمشق والحسكة، ركزت المنظمات النسوية والنسائية على إنتاج المعرفة وحملات المناصرة لتغيير أنظمة التشريعات المتبناة من قبل الحكومة القائمة. في المناطق ذات التنوع الحساس، مثل السويداء والرققة، عملت المنظمات النسوية والنسائية بشكل أكبر على التماسك الاجتماعي وبناء السلام بين السكان المحليين والمجتمعات النازحة. ركزت العديد من المنظمات كذلك على التمكين الاقتصادي من خلال توفير فرص تدر الدخل لضمان الاستقلال المالي للمرأة. ركزت المنظمات النسوية والنسائية الأخرى في برامجها على الفرص المهنية التقليدية أو دمج مهارات الكمبيوتر.

تدير العديد من المنظمات النسوية والنسائية أيضاً برامج تدعو إلى تبوؤ المرأة مراكز قيادية ومشاركتها في الكيانات السياسية، جنباً إلى جنب مع العمل على جعل مفاهيم حساسية النوع الاجتماعي جزءاً من عملية صناعة السياسات. ويهدف هذا التغيير إلى معالجة التمييز على أساس الجندر في تشريعات الدولة (قانون الأحوال الشخصية ضمناً)، وتغيير القوانين التي تميز ضد المرأة في الميراث، وحق المرأة في منح الجنسية لأطفالها (خاصة في حالة الأطفال المولودين من زواج بمقاتلين أجنب) بالإضافة إلى زواج الأطفال. علاوة على ذلك، فهي تهدف إلى تفعيل قوانين التمكين والحماية الموجودة بالفعل (مثل تلك الصادرة عن الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا).

ومن الموضوعات التي تمت الإضاءة عليها من قبل المنظمات النسوية والنسائية تلك التي ترتبط بمجال إجراءات وسياسات التوظيف المراعية للنوع الاجتماعي كما توضح إحدى المنظمات النسائية. وتشمل حقوق على هذا المستوى، مناهضة التمييز ضد المرأة المنقبة.

ورغم اتفاق جميع المنظمات النسوية والنسائية على هذه الأولويات، إلا أن لكل منطقة جغرافية سياقها الخاص، وبالتالي احتياجاتها المحددة ومستويات الخطورة المحيطة بها. في الرقة على سبيل المثال، بعد أن كانت المدينة تحت حكم داعش، هناك تحديات هائلة ليس فقط على مستوى الفئات الجماعية والصدمات التي تعرضت النساء لها، بما في ذلك العنف الجنسي، ولكن أيضاً من حيث العقليات، حيث ما يزال من الممكن الشعور بآثار تلك الأيديولوجية. «في هذه المنطقة تعمل المنظمات النسوية والنسائية في الخطوط الأمامية» على حد تعبير إحدى المشاركات من الحسكة، «لتقليل مستوى العنف والتطرف الذي أظهرته النساء المنتسبات إلى داعش في مخيم الهول» بالإضافة إلى تقديم الدعم للناجيات من العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي.

كما عملت المنظمات النسوية والنسائية في هذه المناطق على حقوق النساء والفتيات بما في ذلك: القيام بحملات لتعليم الفتيات، ما أدى إلى افتتاح فصل في المدرسة الثانوية، والذي كان الوحيد من نوعه في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق. كما أدى إلى محاربة وصمة العار والتمييز ضد المعتقلات السابقات؛ والمراهقات، وأدى إلى جلسات مشتركة كسرت بعض الحواجز الاجتماعية التي كانت تقلل من قبول المجتمع للاختلاط بين النوعين الاجتماعيين. حتى إن البعض خططوا لزيارات منزلية لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة وزواج الأطفال والمشاكل المختلفة التي تعاني منها النساء المحليات والنازحات واللاجئات. وقد تم تبادل نتائج هذه الزيارات مع السلطات المحلية.

في السويداء، تواجه المنظمات النسوية والنسائية تحديات مختلفة. لقد استجابت هذه المنظمات للتوترات بين المجتمعات المحلية من جهة والنازحين من جهة أخرى، حيث يرى بعض السكان المحليين أن المجتمعات النازحة تتحمل المسؤولية عن القتل الحاصل لأبنائهم في المناطق التي ينحدر منها النازحون والنازحات في الأصل. وهكذا تعمل المنظمات النسوية والنسائية هناك لتسهيل الاندماج السلمي للمجتمعات الجديدة، وتنظيم اجتماعات لتعزيز العلاقات وضمان اندماج فعال.

أخيراً، من الجدير بالذكر أن معظم المنظمات النسوية والنسائية اتفقت على الحاجة إلى حركة نسائية موحدة في كل أنحاء البلاد الآن أكثر من أي وقت مضى في سوريا. تم الاعتراف بهذا باعتباره تقديراً للمدى الذي وصلت إليه الحركة النسائية في سوريا، لإجراء مثل هذه المناقشات حول حقوق المرأة وقضاياها علناً.

ت. المستوى المحلي والأسري:

المستوى المحلي - الحكومات والمجالس والجمعيات المحلية دون الوطنية.
الأسري - المستوى الجزئي، الذي قد يكون خارج المجال العام، ولكنه يساعد في تشكيل ما يحدث داخله.

قبل الثورة والصراع، قامت معظم النساء السوريات بأدوار تقليدية في المجالين العام والخاص. وخلال النزاع انخرطت بعض النساء بشكل أكبر في أدوار ومسؤوليات جديدة. قررت بعضهن زيادة نشاطهن في الفضاء العام، فيما اضطرت أخريات وأجبرن على القيام بمهام جديدة، بسبب انعكاسات الصراع على الوضع الاقتصادي بشكل أساسي.

في هذا السياق، تركز العديد من المنظمات النسوية والنسائية على مسائل التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي، لتمكين النساء من تعزيز مهارتهن، واكتساب المعرفة والخبرة، وصياغة وجهات نظرهن الخاصة. هذا هو السبب في مجادلة بعض المنظمات النسوية والنسائية حول وجوب دمج البرامج الاقتصادية مع توفير الأدوات المتعلقة باتخاذ القرار والرعاية الذاتية والدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى التواجد والتمثيل في وسائل الإعلام. وقد رحبت العديد من المنظمات النسوية والنسائية بهذه البرامج كما أشار إحدى المشاركات من اعزاز:

”رغم كل التحديات، يستجيب المجتمع بشكل جيد. ففي المدن الصغيرة حيث نوجه دعمنا، نجد النساء مهتمات ومستعدات للمشاركة في الأنشطة. ومن الأمثلة على ذلك: الإقبال الكبير الذي شهدته مركزنا في قباسين، ومطالبتنا بالقيام بشيء أكبر. وكذلك الطلبات التي تلقيناها من مدن أخرى لإنشاء مراكز شبيهة“.

أخيراً، وكجزء من تحدي الأعراف التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، شددت بعض المنظمات النسوية والنسائية على أهمية العمل مع الرجال في مجال العدالة الجنسانية، كنوع اجتماعي وكداعمين لحقوق المرأة. بشكل عام، تم تحديد أربع قضايا أولوية رئيسية من قبل المنظمات النسوية والنسائية فيما يتعلق بهذه المستويات من القوة: التغيير في التشريعات المتعلقة بمراعاة النوع الاجتماعي وفعالته؛ تغيير الأعراف والمواقف الاجتماعية - بين كل من النساء والرجال - فيما يتعلق بالعدالة الجنسانية وحقوق المرأة؛ التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للنساء والنسويات؛ وإنتاج المعرفة من منظور جنسوري.

الاستنتاجات والتوصيات

تبقى المنظمات النسوية والنسائية المدافع الأساسي عن حقوق المرأة في سوريا. تختلف هذه المنظمات من حيث الحجم والهيكل، وتتراوح بين كونها فرقة تطوعية صغيرة إلى منظمات كبرى ذات هياكل راسخة. يقع مقر معظم المنظمات المشاركة داخل سوريا، على الرغم من أن مقرات بعضها يقع في الخارج بينما تتابع عملها داخل البلاد.

1- تواجه المنظمات النسوية والنسائية تحديات مختلفة أمام عملها ووجودها. وتشمل هذه التحديات: الوضع الأمني (التحديات المباشرة للسلامة الجسدية والنفسية في بيئة الحرب) بما في ذلك النزوح القسري؛ التشريعات القائمة على التمييز وسياسات "التعاضد الجندي" داخل المنظمات؛ النظم والأعراف الاجتماعية الأبوية التي تدعو إلى تبعية المرأة؛ ندرة الموارد المالية والتقنية. والديناميات الداخلية داخل المنظمات النسوية والنسائية بسبب ضعف التواصل وانعدام الثقة.

على الرغم من هذه التحديات، تُظهر المنظمات النسوية والنسائية قوة ومرونة كبيرة في العمل الذي تقوم به، والكثير منه تطوعي. يتركز معظم هذا العمل حالياً على الاستجابة لتداعيات الأزمة الإنسانية بطرق تركز على دعم كل من النساء الأكثر ضعفاً والأفراد من الفئات المجتمعية الأخرى في سوريا.

إن الجهود اللاحقة للمنظمات النسوية والنسائية لضمان التمثيل المتنوع داخل مؤسساتها، هو جزء من عمل بناء السلام الذي يقوي التماسك الاجتماعي ويعزز الشعور بالقدرة والانتماء إلى المجتمع. كما ذكرنا سابقاً، لا توجد جبهة نسوية موحدة مثالية من شأنها أن تشمل جميع المواقف، أو تتحد حول مبادئ مشتركة، أو تكون على دراية بالمستويات المختلفة للتمييز القائم على بعد مؤسسي. في الواقع، تختلف وجهات نظر المرأة والمواقف الاجتماعية والسياسية اختلافاً كبيراً. ومع ذلك، هناك أمل في التوحيد، إذ يبقى سد الفجوات واحتضان الاختلاف كقوة من مصلحة المنظمات النسوية والنسائية. أظهرت العديد من المشاركات إمكانية هذا التوحيد من خلال تسليط الضوء على المبادرات، التي تديرها غالباً متطوعات، والتي تعبر عن هذا الاهتمام وتجسد الأختية.

في هذا القسم، يتم استخلاص التوصيات من نتائج هذه الورقة الموجهة إلى الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات النسوية العابرة للحدود التي شاركت في دعم المجتمع المدني والمنظمات النسوية والنسائية في سوريا.

الدعم المالي والفني:

- 1- خطط تمويل استراتيجية ومرونة تستند على أساس تقييم الاحتياجات متضمنة مخطط "القوة"
- 2- إشراك النسويات على مستوى القاعدة، والنساء كخبرات في احتياجاتهن الفردية والمجتمعية في العمليات المتعلقة بتصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها على المستوى التشاركي
- 3- تأمين التمويل الأساسي والاستراتيجي لضمان الأمن المالي وتمكين نطاق للاستراتيجيات التي تتجاوز النشاط القائم على كل مشروع بشكل منفصل.
- 4- معايير تمويل شاملة ومراعية للسياق.
- 5- التحقق من أهلية التمويل بعيداً عن الشروط التي تحددها المؤسسات السياسية والجماعات المسلحة، والأخذ بعين الاعتبار، القيود المفروضة على المنظمات النسوية والنسائية للوصول إلى المنصات والموارد المتاحة ضمن السياق المحلي.
- 6- أن تفهم الجهات المانحة الاحتياجات المحددة للمنظمات النسوية والنسائية. إن نوع الدعم الذي تشتد الحاجة إليه اليوم هو الدعم الفني والتنظيمي (على الرغم من الاحتياجات الماسة على الأرض، فإن مشاريع الإغاثة ليست أولوية للمنظمات النسوية والنسائية داخل البلد). ويشمل ذلك الدعم لتعزيز التخطيط الاستراتيجي وبناء الحركات، والدعوة، والتعبئة، والحوار، وبناء الثقة مع الأطراف الممولة وبين المنظمات النسوية والنسائية.

إنتاج المعرفة:

- 1- الاستثمار في بحوث الجندر والدراسات المقارنة الحالية في مجالات الاهتمام التي أثارتها المنظمات النسوية والنسائية، حيث تكون قضايا العدالة الجندرية بين الجنسين في صلب إنتاج المعرفة.
- 2- زيادة البحث والتقييم حول كل نقطة من النقاط التي تمت إثارتها من خلال هذه الورقة.
- 3- تمكين وصول المنظمات النسوية والنسائية إلى الخبرات المحلية والدولية والقدرة على الاستشارة باللغة الخاصة للمنتسبات العربية/ الكردية أو غيرها.
- 4- جعل المصطلحات واللغة أكثر سهولة
- 5- زيادة طرق تداول وتقديم المعرفة والخبرة.
- 6- تطوير قنوات لتمكين تبادل المعرفة والخبرة بين المنظمات النسوية والنسائية - لتقوية عملها وتمكين هذه المنظمات من البناء بشكل مشترك بالاعتماد على الدروس المستفادة.
- 7- توفير فضاءات للاجتماعات غير القائمة على النتائج للنساء والنسويات ليتمكنن من مناقشة اختلافاتهن ووجهات نظرن الاجتماعية والسياسية، لتشجيع الديناميات الداخلية الإيجابية والتعاون داخل الحركة النسوية.
- 8- يجب أن تكون جميع النقاط المذكورة متاحة باللغات المحلية.

توحيد الخطاب:

من أجل بناء وتوسيع الحركة النسوية والنسائية في سوريا، يجب أن يكون هناك خطاب جامع وموحد يمكن للجميع الارتباط به والتعاطف معه. تحتاج المنظمات النسوية والنسائية إلى مناقشة وتوضيح أساسيات المفاهيم النسوية وفتح فضاءات للنقاش للتفاوض حول الأولويات وتصفح المواقف الاجتماعية والسياسية المختلفة.

- 1- يجب أن يشمل الخطاب الجامع مشاركة جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك المجتمعات الريفية والنازحة، وأولئك الذين ينتمون إلى وضع اجتماعي اقتصادي وخلفية تعليمية متدنيين، بالإضافة إلى المجموعات المهمشة الأخرى.
- 2- يجب تعزيز ثقافة قبول الآخر، والتقليل من الانقسامات الحادة القائمة على "الآخر" و"نحن وهم وهن" في معارضة ثنائية القطبين- لتتمكن من دمج المقاربات النسوية المختلفة وتعزيز الاتصال بين هذه الجماعات النسوية والجماعات النسائية.
- 3- علينا القيام بمحاولات لإعادة تشكيل السرد في المعرفة العامة والخطاب - لمكافحة القوالب النمطية القائمة على الجندر والتميز في السرديات حول تجارب المرأة وأدوارها في المجتمع. وهذا يتضمن التعامل مع وسائل الإعلام على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

التواصل والثقة والمساءلة:

- 1- تطوير أنظمة فعالة وآمنة تسهل الاتصال بين مختلف المنظمات النسوية والنسائية في سوريا أو في الخارج، بما في ذلك بين المجموعات ذات الطبيعة المختلفة (مثل المنظمات النسوية والنسائية ذات الطبيعة الدينية والعلمانية).
- 2- إنشاء فضاءات آمنة (تم تطويرها بناءً على الثقة المتبادلة) للمنظمات النسوية والنسائية للالتقاء، ثم:
 - أ. الدخول في نقاشات معمقة حول موضوعات حساسة ومثيرة للجدل
 - ب. أن تعكس هذه اللقاءات قيمهن وتناقشها
 - ج. بناء علاقات تقوم على إعادة توزيع القوة.
 - د. تطوير رؤية مشتركة
 - هـ. تطوير سردية ذات جوانب متعددة تعترف بقوة المرأة بغض النظر عن سياسات الهوية.

- 3- إنشاء منصات تساعد في رسم خرائط للمبادرات والتجمعات النسوية الحالية والناشئة وتوثيق عملها. سيكون هذا بمثابة مرجع لكل من الجهات الفاعلة المحلية والعابرة للحدود والدولية.
- 4- تعزيز العمل التكاملي بدلاً من العمل التنافسي لتعزيز علاقة المنظمات النسوية والنسائية بالحراك الأوسع.

الجهود الاستراتيجية لإنشاء تعاون بين المنظمات النسائية الدينية والعلمانية

- 1- تعزيز الحوار بين الفئات العلمانية والدينية داخل حركة حقوق المرأة، الأمر الذي سيساهم في تقوية حركة نسائية واسعة التنوع.
- 2- البحث عن أدوات تحليلية لمعالجة قضايا المرأة، مع تسليط الضوء على الحقائق المتغيرة التي تعيشها النساء اللاتي يأتين من خلفيات مختلفة ويعشن في سياقات مختلفة.
- 3- التعاون مع المبادرات المحلية، والتعامل مع قضايا المرأة تدريجياً لتكون جزءاً لا يتجزأ من التحديات الأخرى، كال فقر والظلم السياسي.

تم نشر هذا التقرير من قبل:



آب 2020

غير مخصص للبيع
© النساء الآن للتنمية

